العنف الانتخابي في نيجيريا منذ عام 2015
الأنماط والأسباب

د. رانيا حسين خفاجة (*)

• **مُلخص:**

تعد نيجيريا واحدة من الدول التي تجذرت فيها ظاهرة العنف الانتخابي، إلى الحد التي أصبح فيها العنف الانتخابي وثيق الصلة بالعمليات الانتخابية وهو ما يمثل تهديداً للتجربة الديمقراطية النيجيرية برمتها كونه يؤثر سلباً على مسائل مثل مستويات المشاركة في الانتخابات، فضلًا عن التأثيرات السلبية على نزاهة الانتخابات ومصداقيتها ومن ثم شرعية السلطة التي تفرزها. وتسعى هذه الدراسة إلى البحث في ظاهرة العنف الانتخابي في نيجيريا منذ عام 2015، من حيث الأسباب المختلفة المؤدية إليه، فضلاً عن أنماط هذا العنف ومظاهره، واتجاهات تطوره في الانتخابات المتعاقبة.

وقد خلصت الدراسة إلى تقديم أكثر من معيار لتصنيف أنماط العنف الانتخابي في نيجيريا بحسب الفاعلين المنخرطين فيه، وبحسب الأهداف والوسائل المستخدمة وبحسب التوقيت خلال الدورة الانتخابية. وفيما يتعلق بالعوامل المفسرة للعنف الانتخابي في نيجيريا، فقد تبنت الدراسة نموذجاً تفسيريا يقسم الأسباب المفسرة للعنف الانتخابي إلى ثلاث مجموعات أساسية. أما المجموعة الأولى فتتضمن العوامل ذات الصلة بطبيعة العملية السياسية والتي يدخل في إطارها نمط النظام السياسي الأبوي، العلاقات الزبائنية، انتشار ثقافة العنف السياسي. أما المجموعة الثانية من العوامل المفسرة فتتضمن العوامل المرتبطة بطبيعة العمليات الانتخابية ذاتها، مثل مستوى التنافسية في الانتخابات، وحجم الرهانات المترتبة على الفوز او الهزيمة، وطبيعة النظام الحزبي وسماته وأنماط التعبئة السياسية. وأخيرًا ثمة مجموعة من العوامل تتعلق بالمؤسسات المنوط بها إدارة العملية الانتخابية ذاتها ويدخل في إطارها مدى استقلالية هذه المؤسسات وكفاءتها وطبيعة النظام الانتخابي.

وتفتح الدراسة مجالاً واسعًا لمزيد من الدراسات لاسيما في مجالين رئيسيين. أما المجال المقترح الأول فيتمثل في تداعيات العنف السياسي على التجربة الديمقراطية في نيجيريا لاسيما مع التأثير المتفق عليه في الأدبيات يتعلق بتداعيات العنف الانتخابي على الديمقراطية والشرعية. أما المجال الثاني فيتعلق بجهود التعاطي مع ظاهرة العنف الانتخابي ومقارباته المختلفة.

كلمات مفتاحية: نيجيريا، العنف الانتخابي، العمليات الانتخابية، الانتخابات النيجيرية

(*) مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا- جامعة القاهرة

Electoral Violence in Nigeria since 2015
Typology and Causes

Dr. Rania Hussein Khafaga

- **Abstract**

Since its democratic transition in 1999, Nigeria has witnessed increasing levels of electoral violence The phenomenon of electoral violence has its implications on the entire Nigerian democratic experience as it negatively affects levels of electoral participation, electoral integrity and credibility and thus political legitimacy. This study aims to investigate the phenomenon of electoral violence in Nigeria since 2015, in terms of the various causes leading to it, as well as the patterns and manifestations of such violence in successive elections.

The study provided several typologies of electoral violence in Nigeria based on the actors involved, the objectives and means used and according to the timing during the electoral cycle. With regard to the factors explaining electoral violence in Nigeria, the study adopted an explanatory model that divides electoral violence causes into three maincategories. The first group includes factors related to the nature of the political process, including the pattern of the patrimonial political system, client-patron relations, and the spread political violence culture. The second set of explaining factors includes factors related to the nature of the electoral processes themselves, such as the level of competitiveness in the elections, the stakes of winning or losing the elections, the characteristics of the party system, and patterns of political mobilization. Finally, there is a range of factors related to the election management institutions including the independence and efficiency of these institutions and the nature of the electoral system.

Keywords: Nigeria, Electoral Violence, Electoral Processes, Nigerian Elections

- **مقدمة:**

شـهدت القـارة الأفريقيـة تحـولاً باتجـاه الديمقراطيـة والتعدديـة الحزبيـة منـذ بدايـة التسعينيات فيما أطلق عليه الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي. وقد تفاوت أداء الدول الإفريقية في إطار هذا التحول تفاوتاً كبيرًا بين دول استطاعت ترسيخ الديمقراطية عبر نجاحها في تنظيم استحقاقات انتخابية تعددية أسفرت عن تداول سلمي للسلطة، وأخرى لم تتجاوز فيها الانتخابات كونها ممارسة شكلية لم تسفر عن انتقال حقيقي للسلطة ولا عن تحول ديمقراطي بالمعني المعروف. وبينما تواجه العمليات الانتخابية في القارة الافريقية العديد من التحديات، يظل العنف الانتخابي واحداً من أهم هذه التحديات وأكثرها تأثيراً على مخرجات العملية الانتخابية ومن ثم على أداء التجربة الديمقراطية بوجه عام.

وتشير الإحصاءات إلى أن أكثر من سبعين في المئة من العمليات الانتخابية على مستوى العالم تشهد شكلاً من أشكال العنف الانتخابي. إلا أن الظاهرة تعد أكثر وضوحاً في الدول التي لم تترسخ فيها التجربة الديمقراطية بعد، فضلاً عن كونها أكثر انتشارًا في سياق الدول التي تمر بمراحل انتقالية كالدول الخارجة من الصراعات على سبيل المثال. وتنتشر الظاهرة بشكل أوسع في القارة الإفريقية، إذ شابت الانتخابات في دول مثل كينيا، وزيمبابوي، بل وجنوب أفريقيا أحداث للعنف الانتخابي وصلت حدتها في بعض الأحيان إلى درجة إحالتها إلى المحكمة الجنائية الدولية على نحو ما حدث بخصوص أحداث العنف الانتخابي التي شهدتها كينيا في عام 2007.

وتعد نيجيريا من الدول التي تجذرت فيها ظاهرة العنف الانتخابي، إلى الحد التي بات فيها من المستبعد أن تجري فيها الانتخابات دون أن تشهد أحد مظاهر العنف الانتخابي. وتشير بيانات العنف الانتخابي إلى تفشي الظاهرة في نيجيريا لاسيما منذ عام 1999، وهو العام الذي شهد الانتخابات التأسيسية التي دشنت عملية التحول إلى التعددية الحزبية في أعقاب انتهاء نظام الحكم العسكري بوفاة ساني أباتشا في عام 1998. وفيما تواجه التجربة الديمقراطية في نيجيريا العديد من التحديات، يظل العنف

الانتخابي الذي يكتنف الاستحقاقات الانتخابية المتوالية واحدًا من أبرز هذه التحديات التي قد يؤدي استمرارها إلى تقويض التجربة برمتها كونه يؤثر سلباً على مسائل مثل مستويات المشاركة في الانتخابات، فضلًا عن التأثيرات السلبية على نزاهة الانتخابات ومصداقيتها ومن ثم شرعية السلطة التي تفرزها، إذ أن الانتخابات السلمية من شأنها تعزيز مصداقية التجربة الديمقراطية والحيلولة دون ظهور أنماط غير دستورية لانتقال السلطة.

- **إشكالية الدراسة**

تأسيساً على ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى البحث في ظاهرة العنف الانتخابي في نيجيريا منذ عام 2015، من حيث الأسباب المختلفة المؤدية إليه، فضلاً عن أنماط هذا العنف ومظاهره، واتجاهات تطوره في الانتخابات المتعاقبة. وتطرح الدراسة تساؤلين رئيسيين على النحو التالي:

- ما هي أنماط العنف الانتخابي في نيجيريا ومظاهره المختلفة؟
- ما هي أهم الأسباب المفسرة لظاهرة العنف الانتخابي في نيجيريا؟

- **أهمية الدراسة**

تكتسب هذه الدراسة أهميتها بالنظر إلى نطاق انتشار ظاهرة العنف الانتخابي في القارة الأفريقية بوجه عام، وتجذُّر الظاهرة في الممارسة السياسية النيجيرية على وجه الخصوص. كما تكتسب الدراسة أهميتها من جملة القضايا المرتبطة بظاهرة العنف الانتخابي والتداعيات التي تفرزها الظاهرة. فمن ناحية يلعب العنف الانتخابي دوراً في تقويض التجربة الديمقراطية نفسها، إذ يؤثر العنف الانتخابي على مستويات المشاركة في الانتخابات، كما تفتقر الانتخابات التي تشوبها أعمال العنف إلى النزاهة والمصداقية الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تراجع شرعية الحكومات التي تفرزها هذه الانتخابات. فضلاً عن ذلك فإن العنف الانتخابي من شأنه أن يؤدي إلى تعميق الانقسامات المجتمعية – الإثنية والدينية والإقليمية– لاسيما في المجتمعات التعددية والمنقسمة.

إضافة إلى ذلك، تكتسب الدراسة أهميتها من الحالة محل الدراسة، إذ تشهد نيجيريا مستويات من العنف الانتخابي هي الأعلى على مستوى القارة الأفريقية. ففي عام 1993، أدى إلغاء الانتخابات التي فاز بها مسعود أبيولا إلى اندلاع أعمال عنف غير مسبوق في مناطق كثيرة، وأوشك الصراع السياسي على التسبب في انهيار البلاد برمتها. ولم تختف ظاهرة العنف الانتخابي مع عودة النظام الديمقراطي في عام 1999 وصولاً إلى الانتخابات الأخيرة التي جرت في فبراير 2023، بل استمر بمستويات متباينة واتخذ أنماطاً عديدة.

فضلاً عن ذلك، يُميز الحالة النيجيرية وجود العديد من التحديات الأمنية في مناطق متفرقة من الدولة وهي التحديات التي ألقت بظلالها على ظاهرة العنف الانتخابي وعمقت منها. إذ تقاطعت ظاهرة العنف الانتخابي مع مظاهر العنف الأخرى في الدولة كأنشطة الجماعات الإرهابية لاسيما بوكو حرام في الشمال الشرقي من البلاد، ومساعي الحركات الانفصالية في الجنوب الشرقي، إضافة إلى الصراعات في دلتا نهر النيجر، ومظاهر العنف المجتمعي الأخرى. وبهذا المعنى تقدم نيجيريا نموذجاً للعلاقة المتبادلة بين العنف الانتخابي من جهة ومظاهر العنف الأخرى.

وتكتسب حالة نيجيريا أهمية إضافية بحكم كونها الدولة الأكبر في إقليم الغرب الأفريقي وبحكم دورها القائد في الإقليم. ففي الانتخابات الأخيرة عام 2023، بلغ عدد الناخبين المسجلين ما يقرب من تسعين مليون ناخب، وهو ما يفوق أعداد الناخبين المسجلين في دول الغرب الأفريقي الأربعة عشرة مجتمعة. وبحكم مكانة نيجيريا في الإقليم، فإنه يُنظر إليها باعتبارها تقدم نموذجًا للغرب الأفريقي بأسره، إذ أن نجاح التجربة النيجيرية من شأنه دعم الديمقراطية في الإقليم، وبالعكس فإن فشل التجربة أو الممارسات الخاطئة التي تشوبها ومنها العنف الانتخابي من شأنه التأثير على استقرارها ومن ثم الاستقرار في إقليم الغرب الأفريقي ككل.

- **الإطار الزمني للدراسة**

تغطي الدراسة الانتخابات الرئاسية منذ عام 2015، ويرجع سبب اختيار انتخابات عام 2015 كنقطة بدء إلى جملة من الاعتبارات، يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

أولاً: كانت انتخابات عام 2011 الانتخابات الأكثر دموية في تاريخ الجمهورية الرابعة النيجيرية، فعلى الرغم من أن الانتخابات شُهد لها بالكفاءة والمصداقية والشفافية إلا أنها شهدت موجات عنف غير مسبوقة لاسيما في المرحلة التالية على الانتخابات. وقد أسفرت أعمال العنف تلك عن وفاة نحو 800 شخص، فضلاً عن أعداد النازحين والمشردين والذي تجاوز الآلاف. وقد ولّد هذا العنف ترقبًا مع تصاعد التكهنات بشأن ما قد يشوب انتخابات 2015 من أحداث عنف.

ثانيًا: مثّل عام 2015 بداية لتحول في طبيعة النظام السياسي النيجيري. فمنذ الانتخابات التأسيسية عام 1999، اتسم النظام السياسي بأنه نظام الحزب الواحد المسيطر وذلك بفوز حزب الشعب الديمقراطي (PDP) بأربع انتخابات متعاقبة منذ 1999 وحتى 2011. بيد أن انتخابات 2015، مثلت البداية لنشأة نظام يهيمن عليه حزبين رئيسيين هما حزب الشعب الديمقراطي (PDP) ومؤتمر جميع التقدميين (APC) والذي نشأ نتيجة لتحالف أربعة أحزاب منها ثلاثة أحزاب معارضة رئيسية فشلت في الوصول بمرشحيها إلى مقعد الرئاسة [1]. وقد أسفرت انتخابات عام 2015 عن أول تداول ديمقراطي للسلطة في نيجيريا منذ بدء التجربة الديمقراطية في البلاد عام 1999. إذ قام الرئيس جوناثان جودلك المنتمي لحزب الشعب الديمقراطي (PDP) بتسليم السلطة إلى محمدو بخاري مرشح حزب مؤتمر جميع التقدميين (APC) لتصبح أول مرة يفوز فيها مرشح حزب المعارضة على رئيس في السلطة عبر صناديق الاقتراع.

1() هذه الأحزاب هي:

Action Congress of Nigeria (ACN), Congress for Progressive Change (CPC), All Nigeria Peoples party (ANPP), All Nigeria Peoples Grand (ANPG)

ثالثًا: اتصالاً بالنقطة السابقة، فقد اتسمت انتخابات عام 2015 بعدد من السمات التي يرتبط وجودها بتزايد مستويات العنف الانتخابي، فمن ناحية اتسمت هذه الانتخابات بمستوى عالٍ من التنافسية، وقد انعكس التنافس على تزايد مستوى الاستقطاب بين الشمال والجنوب، لاسيما مع اعتقاد الشماليين بأن انتخابات 2015 تمثل فرصة ذهبية لاستعادة منصب الرئيس. كما اتسمت الانتخابات بأداء مضطرب للمفوضية الوطنية المستقلة للانتخابات، فمع استحداث تكنولوجيا جديدة للتصويت، إضافة إلى قرار تأجيل الانتخابات قبل أسبوع من موعدها المقرر، تصاعدت الشكوك حول مدى نزاهة المفوضية ومصداقية الانتخابات المرتقبة.

- **الإطار المنهجي والبيانات**

تتبنى الدراسة اقتراب دراسة الحالة، إذ تمثل الحالة النيجيرية حالة نموذجية لتحليل ظاهرة العنف الانتخابي من حيث الأسباب والأنماط والفاعلين المنخرطين فيها. وتتبني الدراسة اقتراباً نوعيًا (كيفيًا) لتحليل بيانات العنف الانتخابي المتعلقة بنيجيريا والمتاحة في بعض قواعد بيانات العنف الانتخابي والتي تغطي الفترة الزمنية محل الدراسة.

وفيما يتعلق بالبيانات، اعتمدت الدراسة على ثلاثة مصادر لبيانات العنف الانتخابي وهي: قاعدة بيانات العنف الانتخابي المميت والمعروفة اختصاراً بـ (DECO) والتي توفر بيانات خاصة بنيجيريا منذ 2003 وحتى 2017. [1] أضافة إلى بيانات أحداث العنف الانتخابي والتي يصدرها موقع بيانات أحداث ومواقع العنف المسلح والمعروفة اختصاراً بـ ACLED[2] والذي يوفر بيانات العنف الانتخابي بالتعاون مع مركز الديمقراطية والتنمية بلاجوس– نيجيريا. وأخيرًا قاعدة بيانات Nigeria Watch، والتي ترصد إلى جانب العنف الانتخابي، كافة أشكال العنف

(1) Hanne Fjelde and Kristine Höglund, 'Introducing the Deadly Electoral Conflict Dataset (DECO)', In Journal of Conflict Resolution, Vol (66) No. 1, pp. 162-185

(2) Armed Conflict Location and Event Dataset. Available at: https://acleddata.com/nigeria-election-violence-tracker/

المسلح في نيجيريا، وتعتمد بيانات Nigeria Watch على تحليل لعشر صحف يومية إلى جانب تقارير المنظمات الحقوقية وتقارير الشرطة حال توافرها. (1)

وفي إطار ما سبق، سوف تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أقسام أساسية. أما **القسم الأول** فيقدم مدخلا مفاهيمياً وتحليلياً لظاهرة العنف الانتخابي. أما **القسم الثاني** فيلقي الضوء على تطور ظاهرة العنف الانتخابي في نيجيريا منذ عام 2015 وصولًا إلى الانتخابات الأخيرة في عام 2023 والأنماط الأساسية التي اتخذها هذا العنف. ويعرض **القسم الثالث** والأخير إلى مقاربة تفسيرية للعنف الانتخابي في نيجيريا.

القسم الأول: العنف الانتخابي إطار مفاهيمي وتحليلي

إهتم منظرو علم السياسة بظاهرة العنف السياسي، وبينما تحدث البعض عن العنف المادي فقط باعتباره النوع الوحيد القابل للقياس، قدم جالتونج في عام 1969 تصنيفًا للعنف في **ثلاثة أنواع** هي العنف المادي، العنف الهيكلي والعنف النفسي (السيكولوجي). أما العنف المادي فينصرف إلى الأعمال الهادفة إلى إلحاق الأذى البدني بالأفراد من قتل أو تعذيب وغيرها من صور إلحاق الأذى. أما العنف النفسي فيلحق بالنفس البشرية ويدخل في نطاقها التخويف، والترهيب، وغسيل الأدمغة، والتلقين لقيم ومفاهيم بعينها. بينما ينصرف العنف الهيكلي إلى السمات البنيوية في الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمجتمعية والتي من شأنها تكريس الظلم والاستبعاد وانعدام العدالة. (2) كما قدم آخرون **تقسيماً ثنائياً** للعنف، يتضمن العنف المباشر والعنف غير المباشر. ويُقصد بالعنف المباشر الأعمال المتعمدة التي تستهدف بشكل مباشر الإضرار بسلامة الأشخاص بدنياً أو نفسيا مثل: المذابح، والقتل، والإرهاب، والخطف، والاغتصاب، والمعاملة السيئة. أما العنف غير المباشر فهو ذلك النمط الذي لا يستوجب علاقة مباشرة بين الضحية ومرتكبي العنف. (3)

(1) https://www.nigeriawatch.org/index.php?urlaction=evtList&cherche=1

(2) J. Adele Bamgbose, 'Electoral Violence In Nigeria's 2011 General Elections', In **International Review of Social Science & Humanities**, Vol.4, No.1, 2012. p. 207

(3) A.S. Alanamu, **Issues in Political violence in Nigeria** (Ilorin: Hamson Printing Communication, 2005). p.13

أولاً: مفهوم العنف الانتخابي وأنماطه

وفيما يتعلق بالعنف الانتخابي، فهو شكل من أشكال العنف السياسي وثيق الصلة بالانتخابات والعمليات المصاحبة لها، وبالتالي فإن العنف الانتخابي ما كان ليقع خارج سياق العمليات الانتخابية. وقد حفلت الأدبيات بالعديد من المحاولات لتقديم تعريف له. فوفقاً للبعض يُعرّف العنف الانتخابي بأنه يشمل "أية أعمال – سواء كانت أعمال منظمة أو عشوائية– تهدف إلى *التأثير على العمليات الانتخابية* من خلال التهديد، الترهيب، خطابات الكراهية، نشر المعلومات المغلوطة، استهداف الأفراد، الابتزاز، تدمير الممتلكات، الاغتيال على سبيل المثال". أما التأثير على العمليات الانتخابية، فيقصد بها " "تحديد الفائز والخاسر في هذه الانتخابات". (1)

كما يُعرَف العنف الانتخابي بأنه "أعمال ذات طابع قسري تستهدف الناس، أو الممتلكات، أو البنى التحتية بهدف التأثير على العمليات الانتخابية ومخرجاتها، ويقوم بها العديد من الأطراف سواء كانوا من شاغلي المناصب السياسية، أو الأحزاب السياسية، أو الجهات والوكالات الأمنية، أو الفاعلين من غير الدولة، بل والناخبين أنفسهم". ويتضمن العنف الانتخابي أفعال من قبيل "الاغتيالات السياسية، تقويض الحملات الانتخابية، استهداف تجمعات الجماهير والمؤيدين، الهجمات ضد العاملين في مراكز التصويت أو القائمين على العملية ذاتها بكل مراحلها، التطهير العرقي والتهجير القسري للمواطنين، وأعمال الشغب التي تلي عمليات التصويت".(2)

وفي هذا الإطار يعتبر العنف الانتخابي أحد أشكال العنف السياسي، بحسبانه "الاستخدام غير المشروع للقوة من أجل التأثير على إرادة أو رغبات الآخرين". أو هي "

(1) Nkwachukwu Orji and Nkiru Uzodi, **Post-Election Violence in Nigeria: Experiences with the 2011 Elections**. (Abuja: Policy and Legal Advocacy Centre (PLAC), 2012), Available at: https://placng.org/i/wp-content/uploads/2020/02/PEV.pdf. p.10

(2) Megan Turnbull, 'When Armed Groups Refuse to Carry out Election Violence: Evidence from Nigeria, In **World Development**, Vol. 146, 105573, 2021, p. 2

كل الأفعال المنظمة أو التهديدات المادية أو النفسية أو الهيكلية والتي تهدف إلى إرهاب الفاعلين السياسيين وإلحاق الأذى بهم قبل أو أثناء أو بعد الانتخابات بهدف التأثير على العملية الانتخابية" [1]. وتتبني الدراسة التعريف الواسع الذي قدمه تيموثي سيسك للعنف الانتخابي والذي عرفه بأنه: " أعمال الإكراه أو التخويف أو إلحاق الأذى الجسدي أو التهديد بذلك والتي ترتكب في سياق التنافس الانتخابي بهدف التأثير في العملية الانتخابية. فقد يوظف العنف للتأثير في مسار العملية الانتخابية– مثل الجهود الرامية إلى تأجيل الاقتراع أو تعطيله أو إعاقته – أو للتأثير في نتائج العملية الانتخابية – مثل تحديد الفائزين في السباق الانتخابي أو تأمين الموافقة أو عدم الموافقة على القضايا المطروحة للاستفتاء". [2]

ويتمحور العنف الانتخابي بكافة أشكاله وأنماطه حول الاستبعاد السياسي political exclusion فقد يهدف إلى استبعاد المرشحين من خلال استهدافهم لمنعهم من الترشح، استبعاد الناخبين من المشاركة من خلال ترهيب الناخبين وتهجيرهم قسريا ومن خلال إعاقة الحملات أو منعها، الاستبعاد من عمليات تقديم المعلومات المتعلقة بالانتخابات من خلال الهجمات على وسائل الاعلام، والمراقبين على العمليات الانتخابية وغيرها من مظاهر الاستبعاد من العملية السياسية. [3]

وعلى غرار العنف السياسي، يمكن تقسيم العنف الانتخابي إلى ثلاثة أنواع أيضاً: عنف مادي وعنف نفسي وعنف هيكلي، يرتبط بكل منها مجموعة من السلوكيات. [4] **فالعنف المادي** على سبيل المثال يتضمن أفعال من قبيل الاعتداء على الأفراد

(1) J. Adele Bamgbose, **Op.Cit**, p. 207

(2) أنظر في ذلك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الانتخابات ومنع نشوب النزاعات: دليل للتحليل والتخطيط والبرمجة**، ص 4. متاح على الرابط: https://tinyurl.com/mr2mmawh

(3) Sarah Birch, Ursula Daxecker and Kristine Höglund, 'Electoral Violence: An Introduction', In **Journal of Peace Research**, Vol. 57, No.1, 2020. p.5

(4) انظر في هذا:

- Kelvin Ashindorbe, 'Electoral Violence and The Challenge of Democratic Consolidation in Nigeria' In **India quarterly**, Vol 74, No. 1, pp.95-97

ومهاجمتهم أثناء العمليات الانتخابية، اغتيال المعارضين السياسيين أو غيرهم ممن يمثلون تهديداً للطموح السياسي للمرشحين، إضرام النيران في الممتلكات العامة أو الخاصة، التضييق على المرشحين وأنصارهم، تفريق التجمعات الانتخابية بالقوة، الخطف، استهداف مقرات التصويت والمقرات الانتخابية، سرقة أوراق الاقتراع أو تدميرها أو العبث بها، إلخ

أما **العنف النفسي**، فيتجلى في مناخ الخوف وعدم اليقين الذي يتم ترسيخه في نفسية المواطنين حول تداعيات المشاركة في العملية الانتخابية. وفي سبيل تحقيق ذلك قد يتم توظيف مؤسسات الدولة كأجهزة الأمن على سبيل المثال كما قد تستخدم أدوات من قبيل الرسائل والمكالمات الهاتفية. ويتضمن العنف النفسي أفعال من قبيل تهديد المعارضين وإخافتهم وإرهابهم، نشر أو إذاعة مواد تستهدف الإساءة أو الإهانة، خطابات التحريض والكراهية على سبيل المثال.

وأخيراً، يتضمن **العنف الهيكلي** كافة السياسات التمييزية والاستبعادية مثل المبالغة في رسوم الترشح على سبيل المثال والتي من شأنها استبعاد عدد كبير من المرشحين المحتملين الذين لا يمكنهم توفير هذه الرسوم. ومن أمثلة العنف الانتخابي الهيكلي أيضاً استخدام وسائل القسر لإجبار الناخبين على التسجيل في سجلات الناخبين، أو منعهم من ذلك، أو اجبارهم على الإدلاء بأصواتهم في اتجاه معين، إساءة استخدام السلطة من خلال استخدام المرشحين لمناصبهم العامة للحصول على مزايا مقارنة بمنافسيهم، تسييس الأجهزة الأمنية، عدم اتاحة فرص عادلة أمام المتنافسين والمرشحين، التلاعب بالأجندة الانتخابية سواء فيما يتعلق بالخطط الأمنية أو البرامج وذلك بهدف الإضرار بالمرشحين الآخرين، فرض قيود غير متوازنة على حملات الدعاية الانتخابية، الاعتماد على الأموال أو القسر للحصول على الأصوات بدلاً من اعتبارات الكفاءة والتنافس العادل، القيود المفروضة على الناخبين بهدف تثبيطهم. [1]

ثانيًا: العلاقة بين العنف الانتخابي ومراحل العملية الانتخابية

(1) Kelvin Ashindorbe**, Op.Cit**, p.96

وبينما يتضح من التعريف ارتباط العنف الانتخابي بالفترة الزمنية التي تعقد فيها الانتخابات، فقد ميزت الأدبيات بين خمس مراحل تمتد لتشمل كافة مراحل الدورة الانتخابية، ويمكن الإشارة إلى هذه المراحل فيما يلي:

المرحلة الأولي: مرحلة ما قبل الانتخابات

وهي الفترة التي تمتد من الثمانية عشر شهراً إلى الثلاثة شهور السابقة على موعد انعقاد الانتخابات. ويهدف مرتكبو العنف الانتخابي في هذه المرحلة إلى القضاء على الخصوم السياسيين أو إضعافهم بغية التأثير المبكر في شكل العملية الانتخابية وطبيعتها. وفي هذه المرحلة تبدأ الأحزاب السياسية في تقديم مرشحيها كما تبدأ الحملات الانتخابية للمرشحين. ومن ثم تعكس أحداث العنف في هذه المرحلة التوترات والمواجهات لاسيما داخل الحزب الواحد والنابعة من تنافس المرشحين على الفوز بترشيح أحزابهم، فضلاً عن التنافس فيما بين المرشحين من أجل الوصول إلى الناخبين. [1]

المرحلة الثانية: المرحلة الأخيرة في الحملات الانتخابية

وهي تلك التي تسبق الانتخابات بأقل من ثلاثة أشهر. وتعتبر الحملات الانتخابية هي النشاط الأبرز في هذه المرحلة، ومن ثم يتمثل العنف في إطار الحملات الانتخابية بهدف التأثير على المشاركة الانتخابية ودفع الناخبين للتصويت في اتجاهات بعينها، ويسود العنف النفسي من خلال خطابات الكراهية والتحريض. وتشير البيانات المتعلقة بالعنف الانتخابي إلى تصاعد وتيرة العنف المتصل بالانتخابات في الأسابيع القليلة التي تسبق الانتخابات. وتستهدف غالبية أحداث العنف في هذه المرحلة مؤيدي ومناصري المرشحين المتنافسين، فضلاً عن استهداف المسئولين عن الانتخابات من خلال الترهيب والتخويف. [2]

---

(1) انظر في ذلك:
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الانتخابات ومنع نشوب النزاعات: دليل للتحليل والتخطيط والبرمجة، **مرجع سبق ذكره**، ص 20 وانظر أيضاً

- Nkwachukwu Orji and Nkiru Uzodi, **Op.Cit.**, p. 10.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 20-21

المرحلة الثالثة: أيام الاقتراع

أما في الأيام المخصصة للإدلاء بالأصوات، فتدور أنشطة العمليات الانتخابية حول عملية الاقتراع نفسها مثل توزيع أوراق الاقتراع وسجلات الناخبين على مراكز الاقتراع، وعملية التصويت ذاتها. وتنعكس أعمال العنف في السلوكيات التي من شأنها عرقلة الانتخابات أو التحكم في نسبة المشاركة إما من خلال حشد الناخبين أو عرقلة مشاركتهم. ومن ثم يأخذ العنف الانتخابي أشكال من قبيل سرقة أوراق الاقتراع، حشو صناديق الاقتراع أو إتلافها، استهداف الموظفين العاملين في مراكز الاقتراع والقائمين على إدارة العملية الانتخابية. ومكانيًا، غالباً ما تبدأ أعمال العنف في مراكز الاقتراع ثم لا تلبث أن تمتد وتتوسع لما هو أبعد من ذلك.[1]

المرحلة الرابعة: الفترة الممتدة بين التصويت وإعلان النتائج

وهي المرحلة التي تشهد أنشطة فرز الأصوات وعدّها، كما تشمل الفترة الممتدة بين الجولتين الأولى والثانية في حالة جولات الإعادة أو الانتخابات التي تجري على مرحلتين. وقد تشهد هذه الفترة أيضاً اشتباكات فيما بين الأحزاب السياسية، واشتباكات بين مناصري ومؤيدي المرشحين المتنافسين. [2]

المرحلة الخامسة: إعلان نتائج الانتخابات وما يعقبها

أما مرحلة ما بعد الانتخابات، فتبدأ مع إعلان النتائج مرورا بمراحل الطعون الانتخابية وتسوية هذه المنازعات. وغالباً ما ينبع العنف بسبب قضايا واشكاليات خلال مرحلة ما قبل الانتخابات وأثناءها. وتتمثل صور العنف في هذه المرحلة في الهجوم على المرشحين، ومسئولي الأحزاب، والمناصرين، والمظاهرات العنيفة، وعمليات

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الانتخابات ومنع نشوب النزاعات: دليل للتحليل والتخطيط والبرمجة، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.
وانظر أيضاً: Nkwachukwu Orji and Nkiru Uzodi, **Op.Cit.**, pp. 10-11
(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الانتخابات ومنع نشوب النزاعات: دليل للتحليل والتخطيط والبرمجة، **مرجع سبق ذكره**، ص 21

التخريب. وقد يستهدف عنف ما بعد الانتخابات قطاعات معينة في المجتمع كشكل من أشكال العقاب على قيامها بالتصويت في اتجاه معين.[1]

ثالثًا: الأطر التحليلية للعنف الانتخابي

وعلى صعيد بيانات العنف الانتخابي، فقد انعكس الاهتمام الأكاديمي بظاهرة العنف الانتخابي في محاولة البعض تطوير قواعد بيانات كمية لرصد حوادث العنف الانتخابي، ومستوى هذا العنف، وتوقيته، فضلّا عن المنخرطين فيه. ومن أمثلة هذه المحاولات، قاعدة بيانات العنف الانتخابي الإفريقي والمعروفة اختصاراً بـ (AEVD)[2]. وقد خلصت هذه البيانات إلى الثبات النسبي في ظاهرة العنف الانتخابي في القارة الأفريقية، وذلك في الفترة التي شملتها البيانات من 1990–2008. وفيما يتعلق بحدة هذا العنف، فقد أشارت هذه البيانات إلى أن مستويات العنف الانتخابي الحاد مثلت نسبة محدودة من إجمالي حالات العنف الانتخابي، إذ شهدت ما نسبته 20% من الانتخابات عنفاً انتخابياً بمستويات مرتفعة – ويقصد به المستوى الثالث والذي يؤشر لوقوع ضحايا بين المدنيين يتجاوز العشرة. [3]

أما مجموعة بيانات العنف الانتخابي القاتل Deadly Electoral Conflict Dataset والمعروفة اختصاراً بـ DECO، فتغطي أحداث العنف الانتخابي التي أسفرت عن ضحايا في الفترة من 1989 إلى 2017. ولعل الإضافة التي قدمتها هذه البيانات هو تسجيلها لحوادث العنف الانتخابي المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعملية الانتخابية أو بمخرجات هذه العمليات من خلال عدد من المتغيرات مثل: أهداف هذا العنف، الأطراف المتورطة فيه، مدى ارتباط هؤلاء بالنخبة، والمرحلة التي وقعت فيها

(1) Sarah Birch & David Muchlinski, 'The Dataset of Countries at Risk of Electoral Violence', In **Terrorism& political Violence**, Vol. 32, No. 2, 2020, p. 217,

-Nkwachukwu Orji and Nkiru Uzodi, **Op.Cit.**, pp. 10- 11

(2) African Electoral Violence Dataset

(3) Scott Straus, 'Wars Do End! Changing Patterns of Political Violence in Sub-Saharan Africa', In **African Affairs**, Vol. 111, No. 443, p. 193

في إطار الدورة الانتخابية، فضلاً عن التوزيع الجغرافي لهذه الأحداث. وعلى عكس قواعد البيانات الأخرى التي تبنت تعريفاً موسعاً للعنف الانتخابي، فقد اقتصرت قاعدة بيانات DECO على أحداث العنف التي أسفرت عن ضحايا، مما يعني أنها استبعدت أشكال العنف الأخرى كالترهيب، والنزوح القسري، وخطابات الكراهية وغيرها من الأشكال. (1)

كما تضمنت قاعدة بيانات الانتخابات الوطنية في الأنظمة الديمقراطية والسلطوية والمعروفة اختصاراً بـ NELDA (2) بعض البيانات ذات الصلة بالعنف الانتخابي. وبالمثل احتوت قاعدة بيانات V-Demعلى 350 مؤشر متعلق بالمؤسسات الانتخابية من ضمنها العنف الانتخابي. (3) أما قاعدة بيانات الدول التي تعاني من مخاطر انتخابية CREV (4) والتي تقدم بيانات عن أكثر من 100 دولة وتغطي الفترة من 1993–2013، وتغطي فترة زمنية تمتد لعشرة شهور موزعة على ستة شهور سابقة للانتخابات، وثلاثة بعد الانتخابات إضافة إلى الشهر الذي تعقد فيه الانتخابات. (5)

القسم الثاني: أنماط العنف الانتخابي في نيجيريا

تتجذر ظاهرة العنف الانتخابي في الممارسة الانتخابية النيجيرية. ولا تكاد الأدبيات المتعلقة بالانتخابات في نيجيريا تنفصل عن تلك المتعلقة بالعنف الانتخابي. وعلى الرغم من تباين مستويات العنف الانتخابي صعوداً وهبوطا في الفترة التي تغطيها الدراسة والممتدة من عام 2015 وحتى 2023، إلا أنه يمكن الحديث عن أنماط أساسية لهذا العنف. ويمكن تصنيف العنف الانتخابي وفقاً لطبيعة أحداث العنف، أو وفقاً للفاعلين المنخرطين فيه، كما يمكن تصنيفه مكانيًا وجغرافيا.

(1) Hanne Fjelde and Kristine Höglund, **Op.Cit.**, pp. 162-185
(2) National Elections across Democracy and Autocracy (NELDA)
(3) Hanne Fjelde and Kristine Höglund, **Op.Cit.**, pp 165
(4) Countries at risk of Electoral Violence (CREV)
(5) لمزيد من التفاصيل أنظر:
Sarah Birch & David Muchlinski, **Op.Cit.,** p. 217, p.219

تأسيساً على ذلك، تشير بيانات العنف الانتخابي إلى إمكانية تصنيف العنف الانتخابي في إطار واحدة من أربع مجموعات أساسية، **أولها:** العنف الانتخابي الواقع في إطار التنافس داخل الحزب الواحد، **وثانيها:** العنف الانتخابي الذي يقع في إطار التنافس بين الأحزاب السياسية، **وثالثها:** العنف الذي يمارس من قبل الفاعلين السياسيين ضد مسئولي المفوضية الوطنية المستقلة للانتخابات **وأخيراً** العنف الانتخابي الذي يقع كجزء من الصراعات القائمة بالفعل.

أولاً: العنف الانتخابي في إطار التنافس داخل الحزب الواحد

يعاني الحزبان الرئيسيان في نيجيريا، وتحديداً حزب الشعب الديمقراطي PDP ومؤتمر جميع التقدميين APC من انقسامات واضحة، وتدني في مستوى التماسك الداخلي لهياكل الحزبين. وتفرز هذه الانقسامات تنافساً كبيراً –غالباً ما يكون عنيفاً– لاسيما في الانتخابات التمهيدية التي يسعى فيها المرشحون إلى الفوز بترشيح أحزابهم للتنافس على المناصب بدءًا من أعلى منصب متمثلاً في ترشيح الحزب للتنافس على منصب الرئيس وصولاً إلى المناصب المنتخبة في المجالس المحلية. [1] ويسبب الصراع بين النخبة السياسية على الفوز بترشيح الحزب الكثير من العنف، ويتناسب هذا العنف طردياً مع حجم النفوذ السياسي الذي يتمتع به الحزب. ولا يستهدف العنف في إطار التنافس داخل الأحزاب السياسية الناخبين بصورة مباشرة، إذ تخوضه الجماعات والميليشيات المسلحة المدعومة من قبل النخبة السياسية الطامحة للحصول على ترشيح الأحزاب السياسية، وتكون موجهة للنخب المتنافسة ذاتها وليس للناخبين. وتتمثل أعمال العنف تلك في أعمال مثل اختطاف المرشحين أو اغتيالهم. [2]

(1) Aly Verjee, Chris Kwaja & Oge Onubogu, **Nigeria's 2019 Elections: Change, Continuity, and the Risks to Peace** (Washington: US Institute of Peace, 2018), p. 4

(2) Ebere Onwudiwe and Chloe Berwind-Dart, Breaking the Cycle of Electoral Violence in Nigeria, US Institute of Peace. 2010. P. 5

وقد حفلت الانتخابات النيجيرية بنماذج للعنف الانتخابي داخل الأحزاب السياسية، تبدو أكثر وضوحاً على مستوى انتخابات الولايات والانتخابات المحلية، على نحو كشف عنه على سبيل المثال الصراع بين حاكم ولاية كانو عبد الله جاندوج وحاكم الولاية الأسبق ربيعو موسى كوانكواسو في عام 2016[1] وفي ذات الولاية عام 2023 اندلعت صدامات داخل حزب جميع التقدميين APC على خلفية الانتخابات التمهيدية للحزب في إحدى محليات الولاية وتحديدًا في رانو.[2]. وفي إطار انتخابات الولايات، يلعب حكام الولايات الذين أوشكت مدة ولايتهم على الانتهاء – والذين ليس لهم حق الترشح مجدداً– دوراً مهماً في اختيار المرشحين بأنفسهم بدلاً من ترك المسألة لأعضاء الحزب في الولاية الأمر الذي يفسح المجال لنفوذ من باتوا يعرفون بـ "عَرّابِي الانتخابات" elections godfathers وهم الوسطاء الذين يلعبون دوراً في "كفالة" أو "رعاية" المرشحين السياسيين من خلال الإنفاق على حملاتهم الانتخابية –بما فيها تمويل أعمال العنف– طمعاً في استرداد أضعاف هذه الأموال حال وصول هؤلاء المرشحين إلى السلطة. [3]

ولعل الانقسامات الداخلية التي تعاني منها الأحزاب النيجيرية الكبرى تجد تعبيراً لها في أكثر من ظاهرة. فمن ناحية تشهد الأحزاب الرئيسية ظاهرة انشقاق الأعضاء عن أحزابهم التي أوصلتهم للسلطة إما لتكوين أحزاب جديدة او للانضمام إلى الحزب الرئيسي المنافس. ويؤدي هذا الأمر إلى تغيير التوازنات السياسية لاسيما تلك المتعلقة بالتوازن بين الحزب الحاكم وحزب المعارضة الرئيسي سواء على صعيد عدد الولايات التي يسيطر عليها كل منهما وكذا مقاعد المجالس التشريعية للولايات. وإزاء اختلال التوازن ذلك، يزداد الاستقطاب وتحتد المنافسة وتتزايد أعمال العنف.

(1) All Africa, 'Nigeria: One Killed, Another Injured in Kano APC Clash', 17th November 2016. Available at https://allafrica.com/stories/201611170199.html.

(2) ACLED, **Political Violence and the 2023 Nigerian Elections**. 22 February. Available at Political Violence and the 2023 Nigerian Election (acleddata.com)

(3) International crisis group, **Nigeria's Elections: Avoiding A Political Crisis**, Africa Report No 123. 28 March 2007. P.11

فثمة تقديرات تشير إلى أنه في الفترة من 1999 إلى 2011، انشق في المتوسط نحو خمسة مشرعين نيجيريين عن أحزابهم سنويا. وخلال عام 2015 فقط انشق أربعة وثمانون عضوًا في مجلسي الشيوخ والنواب عن الأحزاب التي خاضوا الانتخابات ممثلين لها في الانتخابات السابقة. [1] وبعد أقل من سنتين من انتخابات 2019، التي فاز فيها مؤتمر جميع التقدميين (APC) حدثت سلسة من الانشقاقات في صفوف حزب الشعب الديمقراطي (PDP) طالت ثلاثة من المحافظين، وستة من المشرعين في مجلس الشيوخ، وخمسة عشر عضوًا من مجلس النواب.[2] وتجدر الإشارة إلى ان هذه الانشقاقات الحزبية حدثت أيضاً على مستوى مرشحي الرئاسة، على نحو ما يعكس الجدول رقم (1) الذي يوضح تغيُّر الانتماءات الحزبية لمرشحي الرئاسة عام 2023، والذين انضموا لعدد من الأحزاب قبل أن يستقروا في تلك التي رفعوا رايتها في الانتخابات الأخيرة عام 2023.

ويعزى العنف داخل الأحزاب إلى غياب الديمقراطية داخل الأحزاب، ونزعة القيادات الحزبية إلى اختيار المرشحين تحت شعار "مرشحي التوافق" بدلاً من السماح بظهور المرشحين نتيجة لعمليات ديمقراطية في إطار الانتخابات التمهيدية. [3] ولعل مما يعمق من النزاعات الداخلية داخل الأحزاب السياسية لا سيما في الانتخابات التمهيدية، عدم فعالية لجان المصالحة الموجودة داخل الأحزاب، وفي نفس الوقت عدم اختصاص الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات بالاضطلاع بأي مهام تتعلق بالمنازعات داخل الحزب، إذ تعتبرها مسألة محفوفة بالحساسية والمخاطر.[4]

(1) Yusuf Bangura, 'Will There Be an Upset in Presidential Election', **Kujenga Amani**, 23 Feb, 2023. Available at: https://kujenga-amani.ssrc.org/2023/02/23/will-there-be-an-upset-in-nigerias-presidential-election/

(2) Yusuf Bangura**, Op.Cit.**

(3) Ernest Toochi Aniche, 'The David and Goliath and 2015 Election Outcomes in Nigeria: From the Opposition to the Ruling party' In **Insight on Africa**, Vol.10, No.1. p.32

(4) Aly Verjee, Chris Kwaja and Oge Onubogu, **Op.Cit**., p.9

جدول رقم (1)

التغير في الانتماء الحزبي للمرشحين الرئيسيين في الانتخابات الرئاسية النيجيرية عام 2023

اسم المرشح الرئاسي	الأحزاب التي تنقل بينها المرشح
أبوبكر أتيكو (عتيقو)	People's Democratic Party (PDP) Action Congress of Nigeria (ACN) All Progressives Party (APP) People's Democratic Party (PDP)
بيتر أوبى	All Progressive Grand Coalition (APGP) People's Democratic Party (PDP) Labour Party (LP)
بولا أحمد تينوبو	Alliance for Democracy (AD) All People's Party (APP) All Progressive Congress (APC)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتمادا على:

Yusuf Bangura, 'Will There Be an Upset in Presidential Election', **Kujenga Amani**, 23 Feb, 2023. Available at: https://kujenga-amani.ssrc.org/2023/02/23/will-there-be-an-upset-in-nigerias-presidential-election/

ثانيًا: العنف الانتخابي في إطار التنافس بين الأحزاب السياسية

ويحدث هذا النمط من العنف بين المرشحين من الأحزاب المتنافسة وكذلك بين مناصري هذه الأحزاب خلال حملات الدعاية الانتخابية، كما يقع أيضاً بعد الانتخابات، مع انخراط مناصري ومؤيدي الأحزاب السياسية الخاسرة في أعمال عنف وتخريب اعتراضا على نتيجة الانتخابات. [1]

(1) Ebere Onwudiwe and Chloe Berwind-Dart, **Breaking the Cycle of Electoral Violence in Nigeria**, (Washington: US Institute of Peace,2010), p. 6

ولمزيد من الأمثلة انظر قاعدة بيانات Nigeria watch
https://www.nigeriawatch.org/index.php?urlaction=evtView&id_evt=39162&rang=7

وقد عكست بيانات (DECO) شيوع الظاهرة في انتخابات عام 2015، لاسيما بين أنصار حزب الشعب الديمقراطي (PDP) ومؤتمر جميع التقدميين (APC)، الأمر الذي أسفر عن سقوط قتلى في المواجهات بين مؤيدي الحزبين.[1] كما كشفت قاعدة بيانات (ACLED) المتعلقة بانتخابات عام 2023، عن تسجيل نحو 200 حادث عنيف تورط فيها أعضاء الأحزاب السياسية المتنافسة ومؤيديهم أسفرت عن سقوط 100 قتيل. وهو ذات النمط الذي كشفت عنه انتخابات عام 2019، ففي الاثني عشر شهراً السابقة على انتخابات 2019 سجلت نفس قاعدة البيانات 150 حادثة عنف وقع ضحيتها 100 قتيل، وفي العام السابق لانتخابات 2015، تم تسجيل 115 حادث عنف انتخابي أوقع 90 قتيلا.[2] وقد اتخذ العنف الانتخابي بين الأحزاب عدة مظاهر منها الخطابات التحريضية والاستفزازية[3] إضرام النيران في مقار الدعاية الانتخابية للمرشحين[4]، أو استهداف القائمين على هذه الحملات[5]، تهديد المرشحين للتصويت في اتجاه معين[6]، استهداف المنشقين عن أحزابهم[7]، استهداف المرشحين المنافسين.[8]

(1) انظر في ذلك بيانات نيجيريا المتاحة في قاعدة بيانات DECO.
Hanne Fjelde and Kristine Höglund, **Op.Cit.,** pp. 162-185

(2) ACLED, Political Violence and the 2023 Nigerian Elections. Available at. Political Violence and the 2023 Nigerian Election (acleddata.com). Accessed at August 2023.

(3) International Crisis Group, **Nigeria's Dangerous 2015 Elections: Limiting the Violence**, Africa Report No220. s4 November 2014. p. 8

(4) Nigeria Watch Database.
https://www.nigeriawatch.org/index.php?urlaction=evtView&id_evt=38864&rang=19

(5) Nigeria Watch Database.
https://www.nigeriawatch.org/index.php?urlaction=evtView&id_evt=40901&rang=3

(6)Nigeria Watch Database.
https://www.nigeriawatch.org/index.php?urlaction=evtView&id_evt=38836&rang=22

(7) Nigeria Watch Database.
https://www.nigeriawatch.org/index.php?urlaction=evtView&id_evt=38887&rang=27

(8) Nigeria Watch Database.
https://www.nigeriawatch.org/index.php?urlaction=evtView&id_evt=38870& rang=29

ثالثًا: أحداث العنف الانتخابي التي تستهدف المفوضية الوطنية المستقلة للانتخابات وموظفيها

كانت المفوضية وموظفيها هدفاً لأعمال العنف الانتخابي، والذي اتخذ عدة صور منها سرقة أوراق الاقتراع وغيرها من المواد الانتخابية من المفوضية ومكاتبها، إضرام النيران بشكل متعمد في مكاتب المفوضية، استهداف المسئولين بالمفوضية بإطلاق النار أو الاختطاف أو الاغتيال، إعاقة توزيع بطاقات الناخبين، وتعطيل أعمال المفوضية. وفي انتخابات عام 2023، رصدت (ACLED) نحو 44 حادث استهدف المفوضية وموظفيها وذلك في الفترة من يناير 2021 إلى فبراير 2023. وبالمقارنة بين انتخابات 2023 و2019، فقد شهدت السنة السابقة على انتخابات عام 2023 استهداف المفوضية بـ 23 حادثاً عنيفاً مقارنة ب 11 حادث في العام السابق لانتخابات 2019، وذلك قبل تصاعد أعمال العنف في أعقاب انتخابات 2019 لتبلغ 40 حادثة عنف في الفترة من فبراير إلى مارس فقط.[1]

وعلى صعيد التوزيع الجغرافي لهذه الأحداث، فقد جاء الإقليم الجنوب الشرقي على رأس الأقاليم التي شهدت أحداثاً للعنف الانتخابي يستهدف المفوضية الوطنية المستقلة للانتخابات، إذ سجلت ولايات هذا الإقليم ثلثي هذه الحوادث لاسيما في ولايات إيمو، اينوجو، انامبرا.[2]

رابعًا: العنف الانتخابي وتقاطعه مع الصراعات المجتمعية

تعكس بيانات العنف الانتخابي المختلفة وجود علاقة وطيدة بين العنف الانتخابي من جهة ووجود مظاهر أخرى للعنف من جهة أخرى، كوجود متمردين، الصراعات المجتمعية، والعنف المرتبط بالجريمة فضلاً عن القمع الحكومي وغيرها. [3] وتؤكد

(1) ACLED, Political Violence and the 2023 Nigerian Elections. **Op.Cit**.
ولأمثلة لاستهداف موظفي المفوضية انظر قاعدة بيانات Nigeria Watch
- https://www.nigeriawatch.org/index.php?urlaction=evtView&id_evt=38815&rang=11
- https://www.nigeriawatch.org/index.php?urlaction=evtView&id_evt=39309&rang=5

(2) Political Violence and the 2023 Nigerian Election (acleddata.com)

(3) Hanne Fjelde & Kristine Höglund, **Op.Cit.**, p. 163

نيجيريا صحة هذه العلاقة، إذ تتواكب مظاهر العنف الانتخابي فيها مع أنماط أخرى للعنف تنتشر في أقاليم عدة في الدولة وتتقاطع مع العمليات الانتخابية وتفرز مظاهراً للعنف الانتخابي. وعلى الرغم من أن أنماط العنف الأخرى يكون لها أهداف مختلفة لا تتعلق بالضرورة بالعمليات الانتخابية، إلا أن الانتخابات تضيف بعداً جديداً من التنافس لاسيما عندما يستغل المرشحون والأحزاب السياسية هذه الصراعات في محاولة لتحقيق بعض المكاسب الانتخابية. فضلاً عن ذلك فإن التوترات المصاحبة للانتخابات من شأنها أن تعمق من الصراعات الموجودة بالفعل.

فعلى سبيل المثال كشفت بيانات العنف الانتخابي المختلفة أن ثمة تقاطعات بين العنف الانتخابي من جهة وأنشطة جماعة بوكو حرام من جهة أخرى بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. فقد أدى العنف الذي تمارسه جماعة بوكو حرام، وتوسع العمليات العسكرية لمواجهتها– إلى تأجيل الانتخابات في عام 2015. وعلى الرغم من أن السبب المعلن للتأجيل كان اتاحة وقت لاستعادة الأمن والنظام في المناطق المتأثرة بأنشطة الجماعة – في الشمال الشرقي وتحديداً في ولاية بورنو– لضمان عقد الانتخابات، إلا أن الأمر لم يخل من انتقادات من جانب المعارضة. إذ فسرت المعارضة التأجيل بنوايا لدى السلطة بتزوير الانتخابات، الأمر الذي خلق مناخاً مواتياً لأحداث العنف. كما أظهرت البيانات ارتباطاً مباشراً بين العنف الانتخابي والصراع مع بوكو حرام إذ نفذت عناصر بوكو حرام أكثر من ثمانية وخمسين هجوماً في الشمال الشرقي وذلك خلال شهري يناير وفبراير 2015. [1] وفيما يبدو كسلوك متكرر، استهدفت بوكو حرام مقارًا انتخابية لتعطيل وتقويض انتخابات عام 2023.[2]

وانظر أيضاً:

- Sarah Birch, Ursula Daxecker, Kristine Höglund, 'Electoral Violence: An Introduction, In **Journal of Peace Research** 2020, Vol.57, No.1, pp. 5-6

(1) Nigeria Watch, **Fifth Report on Violence in Nigeria 2015**, p.8 Available at: https://www.nigeriawatch.org/media/html/Reports/NGA-Watch-Report15FVF.pdf

(2) Nigeria Watch Database, https://www.nigeriawatch.org/index.php?urlaction=evtView&id_evt=38881&rang=12

بيد أن المواجهات مع بوكو حرام ليست المهدد الوحيد للعمليات الانتخابية في الشمال الشرقي، ففي ولاية Adamawa – والتي تعد واحدة من أكثر الولايات تنوعاً من الناحيتين الدينية والإثنية– تمثل المواجهات بين المزارعين والرعاة مصدراً آخر للتوتر. وعلى الرغم من كون هذه الصراعات على الموارد ضاربة في القدم ومتكررة، إلا أن الانقسامات الدينية والإثنية تُكسب الصراع أبعادًا معقدة، وتجعل من الممكن تصويره على أنه استهداف من قبل الرعاة المسلمين للمزارعين المسيحيين. وتسعى النخب والأحزاب السياسية إلى توظيف هذه الصراعات لتحقيق بعض المكاسب السياسية في الانتخابات. وتتكرر هذا الأنماط من الصراعات في باقي الولايات الشمالية وولايات الحزام الأوسط. [1] كما يتكرر الصراع على الهوية في ولاية بلاتوه على سبيل المثال، فالصراع على الموارد والأرض يتعاظم مع اكتساب الصراع أبعادا إثنية لاسيما بين من يعتبرون السكان الأصليين indigenes ومن يعتبرون من المهاجرين، وهي صراعات تزداد حدتها في فترات التنافس الانتخابي.

ويمثل الصراع في إقليم دلتا النيجر، سياقاً صراعيًا آخر يتقاطع مع الانتخابات، إذ تظل قضايا الصراع الرئيسية المتمثلة في تقاسم الثروة وتخصيص الموارد مسألة جوهرية تكتسب أهمية مضاعفة مع حلول مواسم الانتخابات. ففي الجنوب الشرقي، لا يمكن فصل العنف الانتخابي بحال عن التوترات التي تسببها أنشطة الحركات الانفصالية في إقليم بيافرا وتحديدا حركة الشعب الأصلي لبيافرا Indigenous People of Biafra والمعروفة اختصاراً بـ (IPOB) وجناحها المسلح المعروف بـ Eastern Security Network، والحركة من أجل دولة بيافرا ذات السيادة والمعروفة اختصاراً ب (MASSOB). وتجدر الإشارة إلى أن التوترات -والتي تنعكس في المواجهات الدامية بين أعضاء الحركة والأجهزة الأمنية- باتت سمة في الإقليم على نحو ما تشير تقارير العنف في نيجيريا. [2] وتجدر الإشارة إلى أن حركة (IPOB)

(1) Aly Verjee, Chris Kwaja & Oge Onubogu, **Op.Cit.**, p.4, p.10

(2) Nigeria Watch, **Sixth Report on Violence in Nigeria 2016**, p. 14. Available at https://www.nigeriawatch.org/media/html/Reports/NGA-Watch-Report16VF.pdf

هددت بإعاقة الانتخابات في ولاية Anambara كما طالبت المواطنين بمقاطعة انتخابات الولاية التي جرت في عام 2017. [1]

وفي عام 2023، وجهت الأجهزة الأمنية في بيافرا اللوم لحركة IPOB وجناحها المسلح بإعاقة الانتخابات، وهي الاتهامات التي نفاها قادة الحركة، مؤكدين أن الحركة لم تدع السكان المحليين لمقاطعة الانتخابات أو للقيام باعتصامات وذلك رغم موقفها الناقد للانتخابات ومطالباتها المستمرة بالإستقلال. [2]

إضافة إلى التصنيف السابق، يكتسب **التوزيع الجغرافي** لأحداث العنف الانتخابي أهمية تحليلية. ومن ثم يمكن تصنيف العنف الانتخابي أيضاً تصنيفاً جغرافيا وإقليميا. وبينما تكاد تنتشر مظاهر العنف الانتخابي في جميع الأقاليم الجيوسياسية الستة لنيجيريا إلا ان حدة ومستويات العنف تتباين أيضاً فيما بينها. إذ ترتفع مستويات العنف الانتخابي في بعض الولايات دون غيرها وهو ما يمكن تفسيره في ضوء عدد من العوامل مثل مستوى التنافسية بين المرشحين، القواعد الشعبية المؤيدة للأحزاب المتنافسة، حدة الانقسامات المجتمعية الموجودة بالفعل ومدى وجود مظاهر أخرى للعنف على مدى ما أشرنا إليه سلفاً.

فعلى سبيل المثال، غالباً ما تحتل ولاية "ريفرز" مكانة متقدمة في بيانات العنف الانتخابي في الانتخابات المتعاقبة. ففي عام 2015 أُطلق على الولاية اسم ولاية "أنهار الدم" Rivers of Blood في تحريف لاسم الولاية وفي إشارة لحدة العنف الذي شهدته. وفي عام 2019، لقي 10 نيجيريين حتفهم جراء عمليات العنف بما فيهم موظفين في المفوضية الوطنية المستقلة للانتخابات ومسئولين أمنيين. بيد أن أسبابا أخرى عمّقت من خطورة الوضع في الولاية قبيل انتخابات 2023. ففي الانتخابات التمهيدية لحزب الشعب الديمقراطي PDP فاز أبوبكر أتيكو بترشيح الحزب لمنصب

(1) تعد ولاية Anambara واحدة من الولايات التي لا تتطابق مواعيد انتخاباتها مع الانتخابات الوطنية.

(2) ACLED, Political Violence and the 2023 Nigerian Election, **Op.Cit.**

انظر أيضاً:

Nigeria Watch, **Sixth Report on Violence in Nigeria 2016**. **Op.Cit.**, p. 14.

الرئيس على حساب نيسوم وايك – الذي شغل منصب حاكم الولاية منذ عام 2015– الأمر الذي فتح باباً أمام العنف الانتخابي. فعلى إثر هذه الخسارة تعهد نيسوم وايك بالعمل على عدم فوز أتيكو بأصوات الولاية، ونشر 200 ألف مساعد في مختلف مراكز الاقتراع لتنفيذ هذه التعليمات، كما فصل كل الموظفين المؤيدين لأتيكو. وطلب من كل الأحزاب الحصول على إذن مسبق من حكومة الولاية قبل عقد أية حملات أو مؤتمرات جماهيرية إضافة إلى دفع رسوم تقدر بـ 5 مليون نيرة (أي ما يعادل 11 ألف دولار) في مقابل السماح للأحزاب والمرشحين بإقامة هذه الحملات أو المؤتمرات. (1)

أما إقليم الجنوب الشرقي–مركز تركز أنشطة الحركة الانفصالية (IPOB)– فقد مثل تحدياً أمنياً لاسيما في انتخابات عام 2023. إذ شهدت الولايات الخمسة في هذا الإقليم (2) مستويات غير مسبوقة من العنف، تمثلت في هجمات على مكاتب المفوضية الوطنية للانتخابات في ولاية ايمو، واستهداف موظفي المفوضية في كل من اينوجو، وايبوني. وقد عزز من التوترات في الإقليم ترشح بيتر أوبي لمنصب الرئاسة وهي المرة الأولي التي ينافس فيها مرشح من إثنية إيبو في الانتخابات. (3)

وقد أشار تقرير مركز الديمقراطية والتنمية البريطاني، أن أحداث العنف الانتخابي في عام 2023 بأنماطها المختلفة سواء قمع الناخبين، أو تهديدهم وإرهابهم، وسرقة وتدمير المواد الانتخابية، وقعت في كل المناطق الجيوسياسية الستة. إذ وقع العنف الانتخابي في نحو 10% من مراكز الاقتراع التي تم مراقبتها. وأن مستويات العنف

(1)Eniola Akinkuotu, 'Nigeria 2023: Rivers State, Fief of Spoiler- In chief Nyesom Wike' . In **Africa Report**. 25 January 2023. Available at Nigeria 2023: Rivers State, fief of spoiler-in-chief Nyesom Wike - The Africa Report.com.

(2) الولايات الخمسة هي: Abia, Anambra, Ebony, Enugu, Imo.

(3) Ben Ezeamalu, Nigeria 2023: Will Peter Obi momentum end south-easterners' voting apathy? In Africa Report, 24 January 2023, Avialable at Nigeria 2023: Will Peter Obi momentum end south-easterners' voting apathy? - The Africa Report.com

كانت الأعلى في الشمال الغربي والجنوب. ووفقاً لتقارير المركز احتلت ولايتي زامفرا Zamfara وبيالسا Bayelsa المراكز الأولى من حيث حوادث العنف المسجلة.[1]

وبالإضافة إلى أنماط العنف وتوزيعه الجغرافي، يمكن أيضاً تصنيف العنف الانتخابي وفقاً **للفاعلين المنخرطين** في أعمال العنف. وينخرط في العنف الانتخابي العديد من الفاعلين على رأسهم الأحزاب السياسية ومؤيديها. فقد كشفت قواعد بيانات العنف الانتخابي انخراط مناصري الحزبين الرئيسيين وتحديداً PDP وِAPC في العدد الأكبر من حوادث العنف المسجلة، ومثل هؤلاء الفاعلين الأساسيين في انتخابات عام 2015.

وإضافة إلى مناصري الأحزاب، تلعب أجهزة الدولة دوراً في العنف الانتخابي في نيجيريا. ويأتي هذا اتساقاً مع الأدبيات التي تشير إلى أن السلطات الحاكمة incumbents تكون أكثر ميلاً لتوظيف العنف في الانتخابات في حال وجود مؤشرات لعدم نجاحها في الانتخابات. ويمكن للسلطات الحاكمة ممارسة العنف في كافة مراحل الدورة الانتخابية. ففي المراحل السابقة على الانتخابات، يمكن للسلطات الحاكمة استخدام العنف لتقليص المنافسة الانتخابية، ومن ثم الحيلولة دون النتائج غير المرغوبة، إذ يدفع العنف إلى مقاطعة الانتخابات كما يؤثر على مستوى الإقبال على التصويت أو المشاركة فيه. وكلا المسارين من شأنه أن يزيد من فرص بقاء الرئيس أو الحكومة في منصبها. [2]

أما في مرحلة ما بعد الانتخابات، فإن السلطات الحاكمة التي صمدت في الانتخابات أو حصلت على نسب من الأصوات أقل مما يُؤمّن استمرارها في السلطة بدون تحديات، قد توظف العنف للحد من المظاهرات المناوئة لها والمعارضة للعملية

(1) Centre for Democracy and Development, Voters, Violence and Validity: Our Understanding of Nigeria's 2023 Sub-national Electiosn. Post-Election Briefing. March 2023/3. p. 5

(2) Emilie M. Hafner-Burton, Susan D. Hyde and Ryan S. Jablonski, 'When Do Governments Resort to Election Violence?' **British Journal of Political Science,** Volume 44, Issue 01, January 2014, p.149- 150, 156

الانتخابية ذاتها أو تلك الرافضة للنتائج والتي تطالب بإبطال الانتخابات والمطالبة بعقد انتخابات جديدة. [1]

كما تشير الأدبيات إلى أن احتمالية تورط السلطات الحاكمة في أعمال العنف الانتخابي تزيد في حال غياب القيود المؤسسية على صانع القرار. بعبارة أخرى، فإن غياب القيود على السلطة التنفيذية متمثلة في مساءلة الجهات التشريعية أو القضائية أو الحزب الحاكم أو المؤسسة العسكرية– من شأنها إطلاق يد السلطات الحاكمة فيما يتعلق باتخاذ قرار اللجوء إلى العنف.[2] واتصالا بذلك، فقد خلصت الدراسات إلى أن مناصري أحزاب المعارضة يكونون أكثر ميلاً إلى فرض قيود على السلطة التنفيذية مقارنة بمؤيدي الحزب الحاكم.[3]

وبينما تنخرط السلطات الحاكمة في ممارسة العنف، فإنها نادراً ما تمارسه بنفسها، إذ غالباً ما تلجأ إلى أطراف أخرى مثل العصابات، الوحدات العسكرية الرديفة أو الموازية، الحركات الاجتماعية، الميليشيات، المتمردين السابقين، جماعات الجريمة المنظمة، العاطلين من الشباب وغيرهم.[4] فقد أصبح الشباب والعاطلون عن العمل هم من يلجأ إليهم السياسيون لارتكاب أعمال العنف وباتوا يشكلون فئة يطلق عليها أبناء المناطق Area Boys والموجودين في أغلب الولايات لاسيما في المدن والمناطق الحضرية الكبرى ويُعهد إليهم بارتكاب أعمال العنف بكافة أشكاله. [5] فضلاً عن ذلك يشكل الشباب في بعض الولايات مجموعات يُطلق عليها ECOMOG – في إشارة لمجموعة المراقبة التابعة لـ "إيكواس" وهي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا–

(1) **Ibid**, p. 151
(2) **Ibid**, pp. 149-150, 154

(3) انظر في ذلك:
-Annekatrin Deglow and Hanne Fjelde, 'Violent Elections and Citizens' Support for Democratic Constraints on the Executive: Evidence From Nigeria' In **Comparative Political Studies**, 2023. Vol 0, No.0. pp 1-31. https://doi.org/10.1177/00104140231178730

(4) Megan Turnbull, **Op.Cit.**, pp. 2-3
(5) International Crisis Group, Nigeria's Elections: Avoiding a political Crisis, **Op.Cit.,** pp 9-10

والتي تم نشرها إبان الحرب الأهلية في ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو وكوت ديفوار– في إشارة إلى رؤيتهم لدورهم باعتبارهم قوات محلية تحفظ السلام. وبات لمعظم السياسيين جيش من الايكوموج يُجزل لهم العطاء مقابل الانخراط في أعمال العنف. (1)

وعلى صعيد الفواعل أيضاً ينخرط في العنف الانتخابي الميليشيات المسلحة، وما يطلق عليه "حراس المناطق" وميليشيات الدفاع المجتمعية. ومع ازدياد الطلب على خدمات هؤلاء، ومع تزايد الاعتماد عليهم في فترة الانتخابات، أصبح على هؤلاء الذين يريدون الانخراط في هذه الأنشطة أن يثبتوا كفاءتهم للسياسيين وذلك بتبني استراتيجيات وتكتيكات مبتكرة للعنف الانتخابي. (2)

القسم الثالث: أسباب العنف الانتخابي في نيجيريا

تتعدد العوامل التي يمكن أن تُفضي إلى انتخابات عنيفة. وقد ميزت الأدبيات بين مجموعتين من العوامل أما المجموعة الأولى فتتمثل فيما يعرف بالعوامل الهيكلية، بينما يتمثل النوع الثاني في العوامل المحفزة لأعمال العنف الانتخابي. ويوضح الجدول رقم (2) توزيع العوامل الهيكلية والمحفزة في ثلاث مجموعات أساسية، وهي مجموعة الأسباب المتعلقة بطبيعة العملية السياسية، ومجموعة الأسباب المتعلقة بطبيعة الانتخابات، وأخيراً مجموعة الأسباب المتعلقة بالمؤسسات الانتخابية ذاتها. (3) وتأسيسًا على هذا الإطار التفسيري، يسعى هذا المحور من الدراسة إلى إلقاء الضوء على العوامل المفسرة للعنف الانتخابي في نيجيريا.

---

(1) **Ibid**, p.11**

وأنظر أيضاً:**

Olu Awofeso and Paul A. Irabor, 'Youth Unemployment and Electoral Violence in Nigeria: A case of the 2019 General Elections'. In Kelechi Johnmary Ani · Victor Ojakorotu (eds.), **Op.Cit**., pp. 35-49

(2) International Crisis Group, Nigeria's Elections: Avoiding a political Crisis, **Op.Cit**., p.11

(3) Kelechi Johnmary Ani and Dominique Emmanuel Uwizeyimana, 'Introducing Elections and Electoral Violence in Africa'. In Kelechi Johnmary Ani and Victor Ojakorotu (eds.), **Elections and Electoral Violence in Nigeria**. Palgrave. 2022. p. 4

جدول رقم (2) الأسباب المفسرة للعنف الانتخابي		
	عوامل هيكلية	**عوامل محفزة**
أسباب متعلقة بطبيعة العملية السياسية	– السياسات الأبوية والعلاقات الزبائنية – الانقسامات المؤدية للصراع – العنف كأداة سياسية مشروعة	– مشاركة الفواعل العنيفة في الانتخابات – تحيز أجهزة الأمن
أسباب متعلقة بطبيعة الانتخابات	– مستوى التنافسية – التعبئة السياسية – ارتفاع الرهانات	– إساءة استخدام الحقوق السياسية – التعبئة المتطرفة والعنيفة – قرب حظوظ المتنافسين
أسباب متعلقة بالمؤسسات الانتخابية	– النظام الانتخابي الذي يحصل فيه الفائز على كل شيء – محدودية القواعد والضوابط التي تنظم الممارسة الانتخابية – هيئة انتخابية تمتلك سلطات محدودة وقدرة محدودة على الضبط	– التوظيف السياسي للهيئة الانتخابية – تزوير الانتخابات – النتائج غير المتوقعة أو غير المرغوب فيها
المصدر: Kelechi Johnmary Ani and Dominique Emmanuel Uwizeyimana, 'Introducing Elections and Electoral Violence in Africa'. In Kelechi Johnmary Ani and Victor Ojakorotu (eds.), **Elections and Electoral Violence in Nigeria**. Palgrave. 2022. p. 4		

أولاً: أسباب متعلقة بطبيعة العملية السياسية في نيجيريا

تأتي الأسباب وثيقة الصلة بطبيعة العملية السياسية على رأس الأسباب المفسرة لانتشار العنف الانتخابي في نيجيريا. وتتسم العملية السياسية في نيجيريا بما يعرف بالسياسات الأبوية Patrimonial Politics وهي تلك السياسات التي تعطي من يملك هذه السلطة صلاحية الوصول إلى الموارد المادية ومن ثم صلاحية توزيعها وتخصيصها. كما تشير أيضاً إلى السياسات التي تقوم فيها السلطة باستغلال موارد

الدولة لتأمين شراء ولاء المحكومين. وتفسر هذه السياسات سعي الأفراد والجماعات إلى الوصول إلى السلطة فضلاً عن السعي إلى استمرار السيطرة عليها من خلال منع المعارضين من الوصول إليها. [1] ويعرف هذا النمط أيضاً بسياسات الوقف (Prebendal Politics). وبمجرد وصول حزب ما إلى السلطة يسعي إلى تكريس هذا الوضع والحفاظ عليه بكافة الوسائل بما فيها استخدام العنف، وفي المقابل تسعى المعارضة أيضاً إلى الوصول إلى السلطة وتوظيف أية أدوات لتحقيق ذلك، بما فيها الأدوات العنيفة. [2]

ويُفرز السعي الحثيث إلى الوصول إلى السلطة والسيطرة عليها نمطاً من العلاقات الزبائنية Client- patron relationship والتي تقوم بمقتضاها النخب السياسية التي تمتك الموارد إلى توزيعها على الناخبين لتأمين دعمهم وولاءهم، وتتضمن هذه الموارد: الوظائف، الخدمات العامة كالسكن والرعاية الصحية والعقود الحكومية المربحة. [3]

وفي السياق النيجيري، لا تقتصر العلاقات الزبائنية تلك على أعلى هرم المناصب السياسية المنتخبة على المستوى الفيدرالي متمثلة في انتخابات الرئاسة والسلطة التشريعية الفيدرالية. بل إنها تصبح أكثر وضوحاً على مستوى انتخابات حكام الولايات الستة وثلاثين. فقد أعطى النظام الفيدرالي لحكام الولايات سلطات واسعة بما فيها صلاحيات التعيين في العديد من المناصب السياسية، فضلاً عن كونهم يملكون سلطات واسعة فيما يتعلق بالإنفاق العام في الولايات، وصلاحيات التحويلات المالية من الحكومة الفيدرالية. ولعل هذا السياق يفسر العنف الانتخابي على مستوى انتخابات حكام الولايات التي يتنافس حولها المرشحين وتعتبر قاعدة الانطلاق الأساسية للانتخابات على المستوى الوطني.

(1) Omolere Monday Ehinmore and Odion Simon Ehiabhi, 'Electoral Violence and the Crisis of Democratic Experiment in Post-Colonial Nigeria', In **Journal of Arts and Humanities**, vol.2, No.5, June 2013. p. 47.

(2) Nkwachukwu Orji and Nkiru Uzodi, **Op.Cit.**, pp.11-12

(3) Isah Musa Yusuf, 'Electoral Violence in Nigeria: Disentangling the Causes' In **Research on Humanities and Social Sciences**, Vol.19, No.10, 2019, p. 39

إضافة إلى ذلك، فالمنصب السياسي في نيجيريا يعد مصدراً مهماً للثروة، فالوصول إلى السلطة يمثل ضمانة لتحقيق مكاسب مالية سريعة على مدى فترات زمنية وجيزة، فيما بات يعرف بـ"متلازمة الكسب السريع". وتشير الإحصاءات إلى أن عضو مجلس الشيوخ النيجيري على سبيل المثال يتقاضى راتبا يبلغ ثمانية أضعاف عضو مجلس الشيوخ الأمريكي. هذه الدخول المرتفعة التي يدرها شغل المناصب العامة المنتخبة، يبرر جاذبية هذه المناصب، وتخلق عقلية استثمارية في التعاطي معها إذ يدرك المرشحون أن أية أموال يتم استثمارها في العمليات الانتخابية بما فيها تلك التي يتم انفاقها على تمويل أعمال العنف الانتخابي، يتحصل المرشح على أضعافها حال فوزه في الانتخابات.[1]

ومن العوامل وثيقة الصلة بطبيعة العملية السياسية وفقاً للنموذج التفسيري الذي تتبناه الدراسة، طبيعة الانقسامات المجتمعية والتي يتم استغلالها من قبل المتنافسين في الانتخابات لحصد أصوات الناخبين. وفي هذا الإطار، يعج المجتمع النيجيري بالعديد من الانقسامات الإقليمية والدينية والإثنية، والتي تعتبر متقاطعة إلى درجة كبيرة. فعلى صعيد التقسيم الإقليمي تنقسم نيجيريا إلى ست مناطق جيوسياسية ثلاثة منها في الجنوب وهي: إقليم الجنوب، والجنوب– شرق، وإقليم الجنوب–غرب، فضلاً عن ثلاثة أقاليم في الشمال وهي: إقليم الشمال الأوسط، إقليم الشمال– شرق، إقليم الشمال– غرب. بيد أن هذا التقسيم الإقليمي يتقاطع معه تقسيم اثني إذ يوجد في نيجيريا نحو 250 جماعة إثنية إلا ان أكبرها هي جماعات الهوسا فولاني (29% من السكان) وتتركز في الشمال، جماعة اليوربا (21%) وتقطن الجنوب الغربي، وجماعة الايبو (18%) وتتركز في الجنوب الشرقي. يضاف إلى ذلك خطاً ثالثاً للانقسامات المجتمعية بين شمال ذو أغلبية مسلمة وجنوب ذو أغلبية مسيحية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الانقسامات كانت أساساً للعديد من الصراعات القائمة في نيجيريا والتي تقاطعت مع العمليات الانتخابية ومن ثم العنف الانتخابي على نحو ما ذكرنا آنفاً.

---

(1) Isah Musa Yusuf, **Op.Cit**., p. 43

وحول المكاسب المادية التي يحصل عليها السياسيون المنتخبون انظر:

- Sunday O. Onwe, M.E. Nwogbabga David, and Mark O. Ogbu, 'Effects of Electoral Fraud and Violence on Nigeria Democracy: Lessons from 2011 Presidential Election'. In **IOSR Journal of Humanities and Social Science**, Vol.20, Issue 4, April 2015. p.12

جدول رقم (3) الانتماء الاقليمي والديني للرئيس النيجيري ونائبه منذ عام 1999					
الرئيس (فترة ولايته)	الولاية/الإقليم	الديانة	نائب الرئيس	الولاية/ الإقليم	الديانة
أولوسيجون أوباسانجو (1999– 2007)	أوجون/جنوب– غرب	مسيحي	الحاج أتيكو أبوبكر	أداماوا/شمال–شرق	مسلم
موسى يار أدوا (2007– 2010)	كاتسينا/شمال غرب	مسلم	جودلك جوناثان	بايلسا/جنوب	مسيحي
جودلك جوناثان (2010–2015)	بيالسا/جنوب	مسيحي	نامادي سامبو	كادونا/شمال–غرب	مسلم
محمدو بخاري 2015– 2023	كاتسينا/شمال غرب	مسلم	يمي أوسينباجو	لاجوس/جنوب غرب	مسيحي
بولا تينوبو 2023–	لاجوس/جنوب غرب	مسلم	كاشيم شتيما	بورنو/ شمال شرق	مسلم

المصدر:

الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج الانتخابات الصادرة عن المفوضية المستقلة للانتخابات في نيجيريا:
https://www.inecnigeria.org

وتجدر الإشارة إلى ان هذه الانقسامات ظلت حاضرة بقوة في الانتخابات على كافة المستويات. فعلي صعيد الانقسامات الإقليمية وعلى الرغم من عدم وجود قاعدة رسمية تقضي بتقاسم السلطة بين الشمال والجنوب أو بين المسلمين والمسيحيين، إلا ان مجموعة من القواعد العرفية حكمت هذه المسائل منذ التحول الديمقراطي عام 1999. فقد أرسى حزب الشعب الديمقراطي – والذي هيمن على الحياة السياسية منذ عام 1999 وحتى 2015– قاعدة عرفية يتم بمقتضاها تداول مقعد الرئيس بين الشمال والجنوب، فضلاً عن خوض الأحزاب السياسية الانتخابات بمرشحين لمنصبي الرئيس ونائبه على أن يكون أحدهما مسلم والآخر مسيحي. [1] ويشير الجدول رقم (3) إلى تقاسم السلطة وفقا لهذه المعايير منذ عام 1999.

(1) Emmanuel O. Ojo, "The Relogious Factor in Nigeria's 2019 Presidential Election". In **Journal of African Elections**, Vol. 19, No.1, p.143

وعلى الرغم من التوافق، والالتزام به إلى حد كبير، إلا أن الأمر لم يمنع من توترات في بعض الانتخابات لدفع المرشحين إلى الالتزام بهذا التوافق. فقبيل انتخابات عام 2015، اعترض الشماليون على ترشيح جوناثان جودلك لفترة رئاسية ثانية، معللين الأمر بأن جودلك استكمل ولاية الرئيس موسى يار أدوا إضافة إلى فترة ولاية كاملة في 2011. وأعرب منتدى الحكماء الشماليين Northern Elders Forum عن رغبته في أن تشهد انتخابات 2015 عودة منصب الرئيس إلى الشمال. وفي المقابل رفض الجنوبيون لاسيما في دلتا النيجر –حيث ينتمي جوناثان– دعاوى الشمال، مصرّين على حق جودلك في الترشح لفترة ولاية ثانية، وأنه من غير المقبول إخراج أول رئيس ينتمي إلى دلتا النيجر من السلطة. وجاءت تصريحات الزعامات التقليدية لتؤجج التوتر، إذ صرحت القيادة التقليدية لجماعة Ijaw التي ينتمي لها جوناثان بأنه "لا يمكننا – يقصد دلتا النيجر– الاستمرار في إطعام الدولة في حين لا يمكننا تولي السلطة". في إشارة إلى المساهمة المعتبرة للإقليم في الناتج القومي الإجمالي. كما أصر المسلحون في إقليم دلتا النيجر على منح جوناثان فترة ولاية ثانية، إذ كانت هناك خشية من أن يؤدي خروجه من السلطة إلى إنهاء برنامج العفو الرئاسي الذي يتم بموجبه منح راتب شهري لآلاف المسلحين السابقين منذ 2010، وإلغاء اللجنة التنموية لدلتا النيجر ووزارة شؤون دلتا النيجر، وهي الأجهزة التي يطالب الشماليون بإلغائها. وسرعان ما تحولت حجج الطرفين إلى تهديدات بالعنف، ثم ما لبثت التهديدات أن تحولت لأعمال عنف استهدفت سياسيين منتمين إلى حزب الشعب الديمقراطي. [1] وفي انتخابات عام 2023، لم يحترم مؤتمر جميع التقدميين هذه القاعدة، إذ خاض الحزب الانتخابات بمرشحين مسلمين لشغل منصبي الرئيس ونائبه، الأمر الذي أثار بدوره أعمالا للعنف اعتراضاً على وجود مرشحين مسلمين للحزب.

ويعتبر العامل الاثني وكذا الديني والإقليمي عاملاً مهماً يساهم في تأجيج العنف الانتخابي لاسيما عندما تُستخدم الهويات الإثنية والدينية والإقليمية للمرشحين في تعبئة

(1) International Crisis Group, Nigeris’a Dangerous 2015 Elections: Limiting the Violence. **Op.Cit.**, pp.3-4

الناخبين، وعندما تكون هذه الانتماءات الأولية عاملاً حاسماً في حصول المرشحين على أصوات المؤيدين لا سيما عندما ينظر إلى المرشحين باعتبارهم ممثلين لجماعة دينية أو إقليمية أو إثنية معينة، ومن ثم يصبح تأييد الناخبين للمرشحين وثيقة الصلة بهذه الانتماءات الأولية. [1] [2] كما يصبح العامل الاثني والديني والإقليمي محفزاً للعنف عندما تتصاعد المخاوف من استبعاد جماعات بعينها بناء على انتمائها الأولي.

وتنعكس أهمية الانتماء الإقليمي والديني والإثني في الانتخابات النيجيرية، في نمط التصويت في الانتخابات المتتالية، وتشير الدراسات إلى أن انتخابات عام 2011، مثل بداية الانقسام العميق بين الشمال المسلم والجنوب المسيحي. فقد فاز جوناثان جودلك بجميع الولايات الجنوبية، والتي تعد ذات أغلبية مسيحية باستثناء ولاية Osun، بينما فاز محمدو بخاري في جميع الولايات الشمالية لاسيما الشمال الشرقي والشمال الغربي ذات الأغلبية المسلمة.[3] وتكرر هذا الأمر في انتخابات عام 2015، إذ تلقي كل من المرشحين محمدو بخاري وجوناثان جودلك تصويت جماعي bloc voting من قواعدهما الإثنية. وقد كشفت نتائج الانتخابات التشريعية عام 2015 عن هذا النمط إذ استطاع حزب مؤتمر جميع التقدميين APC تأمين غالبية الأصوات في الشمال الأوسط والشمال الشرقي والشمال الغربي التي يقطنها الأغلبية من الهوسا والفلّان فضلا عن الجنوب الغربي الذي يقطنه مزيج من المسيحيين والمسلمين اليوربا. أما حزب الشعب الديمقراطي PDP فقد فاز بغالبية المقاعد التشريعية في الجنوب شرق، والجنوب حيث الأغلبية المسيحية من الايبو وغيرها من الجماعات الإثنية الصغيرة.[4]

وتعتبر ثقافة العنف من العوامل المرتبطة بطبيعة العملية السياسية والتي تجعل من العنف الانتخابي أداة مقبولة في التنافس السياسي أو على الأقل مسألة طبيعية. وفي

(1) Nkwachukwu Orji and Nkiru Uzodi, **Op.Cit.**, p. 11
(2) Omolere Monday Ehinmore and Odion Simon Ehiabhi, **Op.Cit**., p. 48
(3) Atanda Abdulwaheed Isiaq, Oluwashina Moruf Adebiyi and Adebola Rafiu Bakare, 'Ethnicity and Election Outcomes in Nigeria: Interrogating the 2015 Presidential Election', In **Journal of African Elections**, Vol.17. No. 1. P. 125
(4) Ernest Toochi Aniche, **Op.Cit.**, p.31

هذا الإطار، ترى الأدبيات أن ثقافة العنف في المجتمع النيجيري لا يمكن فصلها عن خبرة الحكم العسكري التي عاشتها نيجيريا والتي امتدت لفترات تفوق الحكم المدني، والتي أدت إلى تمتع النخب السياسية المدنية في نيجيريا بعقلية عسكرية دفعتها إلى النظر إلى العنف باعتباره أداة مقبولة في التنافس السياسي بين المرشحين.

إضافة إلى ذلك، انتشرت في أعقاب التحول الديمقراطي في نيجيريا العديد من الجماعات التي تبنت العنف كآلية لتحقيق مطالبها. فعلى سبيل المثال تأسست جماعة (OPC)[1] في عام 1994 للدفاع عن مصالح جماعة اليوربا، وطالبت باستقلال إقليمي للجماعة. وبالمثل تأسست IYM [2] في 1998 وسعت أيضاً إلى الاستقلال الإقليمي واعتبرت نفسها ممثلة لأقلية الـIjwa وهي جماعة أقلية في إقليم دلتا النيجر. والجماعتان كلتاهما انتهجتا منهجاً عنيفاً بصعود قيادات متشددة فيهما. توافق مع هذا سهولة حيازة السلاح بسبب الأسلحة الصغيرة وانتشارها.[3]

ثانياً: أسباب متعلقة بطبيعة العمليات الانتخابية نفسها

وتقع الأحزاب السياسية في القلب من العمليات الانتخابية. وثمة علاقة قوية بين القدرة التنظيمية للأحزاب ومستويات العنف الانتخابي. فالأحزاب القوية تزيد من فرص الانتخابات السلمية، لسببين أولهما: أن وجود أحزاب قوية يقلل من الحافز لاستخدام وسائل عنيفة إذ يكون لدى الأحزاب وسائل بديلة عن العنف لتعبئة الناخبين. وثانيهما: أن الأحزاب القوية من شأنها فرض قيود على الفاعلين السياسيين بخصوص استخدام العنف الانتخابي. [4] وفي السياق النيجيري، يؤدي ضعف الأحزاب وعدم قدرتها على التعبئة استناداً إلى برامجها السياسية إلى اللجوء إلى وسطاء من الأعيان وذوي النفوذ لحشد الدعم الانتخابي. وقد مهد ذلك لبروز ما بات يطلق عليهم "العرَّابين السياسيين"

(1) Oodua People's Congress (OPC)
(2) Ijaw youth Council
(3) Megan Turnbull, **Op.Cit.**, p. 3
(4) Hanne Fjelde, 'Political Party Strength and Electoral Violence', In **Journal of Peace Research**, Vol.57, No. 1, 2020. Pp 139- 140.

Political Godfathers على نحو ما ذكرنا آنفا. إضافة إلى ذلك، ففي ضوء عدم قدرة الأحزاب على تعبئة الناخبين وفقاً لاعتبارات أيديولوجية أو برامجية، تصبح المعايير الشخصية كالانتماء الديني والاثني وغيرها من المعايير الشخصية والهوياتية هي الأساس الأول للتعبئة وبما أنها معايير يمكن إساءة استخدامها فالتعبئة القائمة على هذه المعايير تكون أكثر عرضة للعنف. (1)

وقد ظهرت التعبئة المستندة على الانتماءات الأولية في انتخابات عام 2023. فمن ناحيته رفع بولا تينوبو مرشح مؤتمر جميع التقدميين APC شعار "Emi I'okan" وقد وجد هذا الشعار – الذي يعني بلغة اليوربا "حان دوري"– مكاناً له في القاموس السياسي النيجيري. وقد شدد تينوبو في عدة مناسبات على دوره في مساعدة الجنرال محمدو بخاري – المسلم المنتمي إلى ولاية كاستينا في الشمال– في الوصول إلى سدة الحكم، وأنه حان الوقت لمؤتمر جميع التقدميين APC أن يعطي تذكرة المرشح الرئاسي لمرشح من الجنوب. وقد تمحور خطاب السياسيين في جنوب غرب البلاد حول مناشدة اليوربا بأن يعتبروا التصويت لتينوبو "فريضة" جماعية. وفي ذات السياق ناشد حاكم ولاية لاجوس –بابانجيد سانو أولو– شعب اليوربا إلى التوحد خلف "ابن شعب اليوربا". (2)

أما أبو بكر أتيكو مرشح حزب الشعب الديمقراطي PDP والمنحدر من الشمال المسلم، فقد لعب بورقة الإقليمية، على الرغم من أن حملته الانتخابية قامت على شعار " توحيد النيجيريين". وقد أكد مرارًا على "ضرورة أن يصوت الشماليون لمرشح ينتمي إلى الشمال"، و "أن ما يريده الناخبون في الشمال هو مرشح يفهم هذا الجزء من البلاد... إذ أن الناخبين من الشمال لا يحتاجون مرشحًا من الإيبو أو اليوربا". أما المرشح الثالث للرئاسة بيتر أوبي والمنتمي إلى جنوب شرقي البلاد، فقد أصر في

(1) Isah Musa Yusuf, **Op.Cit.**, p.40, pp. 43-44.

(2) Eniola Akinkuotu, 'Nigeria: Obi, Tinubu, Atiku: Will Identity Politics Trigger electoral Violence in 2023?', Africa Report, 16 November 2022. Available at: Nigeria: Obi, Tinubu, Atiku… Will identity politics trigger electoral violence in 2023? - The Africa Report.com

حملته الانتخابية على تقديم نفسه كمرشح لكل النيجيريين إلا أن أنصاره وجدوه تجسيداً لطموح الإيبو في جنوب شرق البلاد، وهو الإقليم الذي لم يتمكن أحد من أبنائه من الوصول إلى مقعد الرئاسة. (1)

ويرتبط بما سبق ارتفاع الرهانات المترتبة على العمليات الانتخابية. فرهانات الفوز أو الخسارة بالمناصب السياسية تكون مرتفعة لاسيما عندما لا يكون الفوز للمرشح فقط، وإنما إلى عشيرته بأسرها أو فريقه السياسي أو حتى جماعته الإثنية. وفي ظل ثقافة الفائز يحصل على كل شيء، تظل المناصب السياسية مهمة ويكون على المتنافسين اللجوء إلى كافة الوسائل بما فيها العنف لتأمينها. (2)

فضلاً عن ذلك، فإن غياب الانضباط الداخلي والديمقراطية داخل الأحزاب السياسية ساهم في تأجيج العنف. إذ اعترى الانتخابات التمهيدية في الأحزاب الكثير من الاستقطاب والتشرذم. ولا يمكن أيضاً تجاهل لغة الخطاب من قبل السياسيين في حملاتهم الانتخابية. والتي تسهم بدورها في التحريض على العنف وتأجيجه.

إضافة إلى ما سبق، فإن العنف الانتخابي يعتبر دالة في مدى تنافسية الانتخابات، فالانتخابات التي تحتد فيها المنافسة ويصعب حسمها لصالح أحد المتنافسين قد تدفع أحد الطرفين لتوظيف العنف لحسم النتيجة. وقد اعتبرت انتخابات عام 2023، واحدة من أكثر الانتخابات تنافسية منذ التحول الديمقراطي في 1999 إذ تنافس على مقعد الرئاسة مرشحو ثلاثة أحزاب رئيسية وهي مؤتمر جميع التقدميين بزعامة بولا تينوبو، وحزب الشعب الديمقراطي بقيادة أبوبكر أتيكو، وأخيراً حزب العمال ومرشحه بيتر أوبي. وقد كانت انتخابات 2023، أول انتخابات يفوز فيها المرشح الرئاسي بأقل من 50% من عدد الأصوات، إذ حصل على 36% من الأصوات، يليه في المركز الثاني أتيكو أبوبكر بنسبة 28% من الأصوات، ثم بيتر أوبي بـ 24% من الأصوات. وتتضح شدة الانتخابات بصورة أكبر على مستوى الولايات، التي ترتفع فيها رهانات الفوز

(1) Eniola Akinkuotu, **Op.Cit.**
(2) Isah Musa Yusuf, **Op.Cit.**, pp. 39-40

والخسارة بصورة أكبر. فعلى سبيل المثال اتسمت السباقات الانتخابية عام 2023، بالتنافسية والتقارب الشديد لاسيما في ولايات مثل: أوسون، وكانو، واينوجو.

ثالثا: أسباب متعلقة بإدارة العملية الانتخابية

وإضافة إلى العوامل ذات الصلة بطبيعة العملية السياسية وطبيعة الانتخابات، فإن العديد من العوامل المفسرة للعنف الانتخابي تكمن في الكيفية التي تدار بها العمليات الانتخابية. وفي نيجيريا، يعطى الدستور للمفوضية الوطنية المستقلة للانتخابات صلاحيات إدارة العملية الانتخابية على المستوى الفيدرالي (انتخابات الرئيس ونائبه، وانتخابات السلطة التشريعية بمجلسيها النواب والشيوخ)، وعلى مستوى الولايات (حكام الولايات ونوابهم، والمجالس التشريعية للولايات). بينما تتولى لجان انتخابية على مستوى الولايات عمليات إدارة الانتخابات على المستوى المحلي. وتتضمن المهام الرئيسية للمفوضية: تسجيل الناخبين، تسجيل الأحزاب السياسية، مراقبة أنشطة الأحزاب السياسية ومتابعتها، مراقبة ومتابعة حملات الدعاية الانتخابية وعمليات الترشح، تحديد مواعيد عقد الانتخابات.[1] ويمكن أن نعزو العنف الانتخابي في جزء منه إلى الكيفية التي أدارت بها المفوضية الانتخابات المتعاقبة، سواء فيما يتعلق باللوجستيات والمسائل الفنية، أو فيما يتعلق بنزاهة القيادة، أو ما يتعلق باستقلالية ومصداقية المفوضية ذاتها.

وتجدر الإشارة إلى أن حيادية المفوضية واستقلالها من شأنه أن يؤثر على مصداقية هذه المؤسسات ومن ثم مدى قبول الناخبين بنتائج الانتخابات أو رفضهم لهذه النتائج والذي قد يتم التعبير عنه بشكل عنيف. بعبارة أخرى فإن غياب الحيادية والاستقلالية يؤثر سلباً على المصداقية، ويدفع الخاسرين إلى رفض النتائج وتحدّيها كونها صادرة عن عمليات غير حرة وغير نزيهة. وتتزايد مخاطر العنف في الانتخابات ذات التنافسية العالية والتي تكون حظوظ المتنافسين في الفوز بها متقاربة. ولعل أول

(1) Dokun Oyeshola and Phebe Ubani, 'The Independent National Electoral Commission (INEC) and the 2015 as well as 2019 Elections in Nigeria', In Kelechi Johnmary Ani · Victor Ojakorotu (eds.), Elections and Electoral Violence in Nigeria. **Op.Cit**., p. 164

مـا يقـوض مصـداقية المفوضـية الوطنيـة المسـتقلة للانتخابـات فـي نيجيريـا افتقارهـا للاستقلال المالي إذ تعتمد المفوضية في تيسير أعمالها على التمويل المخصص لها من مؤسسة الرئاسة الأمر الذي يدفع بالطعن على استقلالية الهيئة. (1)

فعلـى سـبيل المثـال، قبيـل انتخابـات 2023، اتهمـت المعارضـة الحـزب الحـاكم بالتواطؤ مع بعض المسئولين في المفوضية المستقلة للانتخابات من أجل عدم توزيع بطاقات الناخبين في المناطق التي لا يحظى فيها الحزب الحاكم بشعبية كبيرة، فضلاً عن الولايات المهمة لأحزاب المعارضة. وأشارت المعارضة تحديداً إلى ولاية لاجوس التي تعد ولاية مهمة لأحزاب المعارضة بالنظر إلى الأعداد الكبيرة من إثنية الإيبو والتي تنافس عليها كل من بيتر أوبي وأبوبكر أتيكو.(2)

أما الإشكاليات ذات الطبيعة الفنية – والتي لا تخلو من تداعيات سياسية بطبيعة الحال– هي قرارات المفوضية بخصوص الجدول الزمني للانتخابات، وهي المسألة التي تكررت أكثر من مرة بمبررات مختلفة. ففي عام 2015، تم تأجيل عقد الانتخابات الرئاسية لمدة ستة أسابيع لتعقد في 28 مارس 2015. وفيما يتعلق بمبررات التأجيل، فقد قدمت المفوضية عدداً من الأسباب منها: الأوضاع الأمنية المتردية التي أفرزها نشاط جماعة بوكو حرام لاسيما في الشمال الشرقي من البلاد. هذا فضلاً عن عدم جاهزية المفوضية لعقد الانتخابات، كما جاء في تصريح مستشار الأمن القومي للرئيس جودلك جوناثان والذي أشار فيه إلى التوزيع المعيب لكروت الناخبين، ونصيحته للمفوضية بتأجيل الانتخابات. وكانت المفوضية قد طرحت استخدام ما يعرف بالبطاقات الذكية التي تتضمن البيانات البايومترية للناخبين، فضلاً عن استحداث أجهزة خاصة لقراءة البطاقات الذكية للتأكد من موثوقية البطاقات التي يتقدم بها الناخبين. (3)

(1) Isah Musah Yusuf, **Op.Cit**., p. 44
(2) Eniola Akinkuotu, **'**Nigeria 2023: Obi & Atiku Push to Turn Lagos into Swing State'. **Africa Report**. January 25, 2023.Available at: Nigeria 2023: Obi and Atiku push to turn Lagos into swing state - The Africa Report.com
(3) Olajide O. Akanji, 'Election Administration in Nigeria: A Researcher's Account of the 2015 General Elections'. In **Journal of African Elections**. Volume.17, No.2, p.90.

وبينما سعت هذه الخطوات إلى الحيلولة دون التسجيل المتكرر في كشوف الناخبين والتصويت أكثر من مرة – على اعتبار أنه يتم استصدار بطاقة واحد فقط لكل ناخب– إلا أن مناخ عدم الثقة دفع المعارضة إلى اتهام السلطات بمحاولة التلاعب في الانتخابات والتأجيل لتأمين فوز الحزب الحاكم في ولايات بعينها.

وقد تكررت مسألة التأجيل تلك في انتخابات عام 2019، عندما أعلن عن التأجيل قبل خمس ساعات من الموعد المقرر لبدء التصويت. فضلاً عن ذلك حفل أداء اللجنة في ببعض التجاوزات، ففي انتخابات عام 2019، تمثلت هذه التجاوزات في عدم كفاية أوراق الاقتراع، عدم كفاية أجهزة قراءة البطاقات الذكية، إبطال الأصوات الصحيحة. [1] وفي انتخابات 2023، أشارت بعض الجهات التي قامت بمراقبة الانتخابات أن المشكلات التي واجهت المفوضية تتمثل في التأخير في تحميل نتائج الانتخابات في بعض الدوائر على موقع المفوضية، رغم الوعود بإعلان النتائج بشكل متزامن لتوقيت إنهاء العد والفرز في مختلف اللجان والمقار الانتخابية.

وفي إطار إدارة العملية الانتخابية لا يمكن تجاهل دور القضاء في البت في الطعون الانتخابية. فوفقاً لقانون الانتخابات، يقع العبء في الطعون الانتخابية على المدعي، الذي يجب عليه الإثبات بما لا يدع مجال للشك أن ثمة تجاوزات تتطلب إلغاء الانتخابات. ولا تخلو عملية الطعون من إشكاليات منها التكلفة العالية لإجراءات التقاضي، ناهيك عن بطء هذه الإجراءات إذ غالبا ما تستمر إجراءات التقاضي بينما أدى الفائز اليمين الدستورية وباشر بممارسة مهامه الرسمية، وهو ما يجعله في موقع قوة كخصم في الإجراءات القانونية المختلفة. كما فإن المرشحين الذي يخسرون الانتخابات بسبب التلاعب تنعدم لديهم الثقة في أن الآليات القضائية المخصصة للنظر في الطعون الانتخابية سوف تحقق لهم العدالة الأمر الذي يدفعهم ومناصريهم إلى محاولة تحقيق العدالة من خلال توظيف العنف. [2]

(1) Dokun Oyeshola and Phebe Ubani, **Op.Cit**. p. 166
(2) International Crisis Group, Nigeria’s Elections: Avoiding a political Crisis, **Op.Cit**., p.9

وإضافة إلى العوامل والأسباب السابقة، يلعب البعد الاقتصادي دوراً مهماً في تفسير العنف الانتخابي. ففي ظل تردي الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع نسبة البطالة، يمكن تبرير انخراط نسبة كبيرة من الشباب العاطلين على العمل في أعمال العنف الانتخابي. فقد قدر البعض ثمن الصوت الواحد بما يتراوح بين ألف وخمسة آلاف نيرة، أو ما يعادلها من سلع- بحسب الولاية التي يقع فيها. فضلاً عن ذلك فإن اختطاف السياسيين يدر على الخاطفين مكاسب هائلة مع اشتراط الافراج عن المختطفين بعد دفع الفدية قد تصل لآلاف الدولارات.

- **خاتمة**

ركزت هذه الدراسة على ظاهرة العنف الانتخابي في نيجيريا منذ عام 2015 وحتى انتخابات عام 2023. وخلصت الدراسة إلى أن العنف الانتخابي أصبح سمة لصيقة بالعمليات الانتخابية في نيجيريا. وتأسيساً على تعريف العنف الانتخابي الذي تبنته الدراسة، خلصت الدراسة إلى أنه يمكن تصنيف أنماط العنف الانتخابي في نيجيريا وفقاً لأكثر من معيار منها معيار الانتشار الجغرافي للظاهرة، ومعيار الفاعلين المنخرطين في العنف، ومعيار توقيت أحداث العنف خلال الدورة الانتخابية. كما خلصت الدراسة إلى أن العنف الانتخابي في نيجيريا اتخذ عدداً من الأشكال يأتي على رأسها العنف الانتخابي داخل الأحزاب السياسية في ضوء التنافس على الفوز بترشيح الأحزاب لخوض الانتخابات، والعنف الانتخابي فيما بين الأحزاب السياسية المتنافسة، والعنف الانتخابي الذي يستهدف المفوضية الوطنية المستقلة للانتخابات، وأخيراً العنف الانتخابي الذي يتقاطع مع مظاهر العنف السياسي الموجود في الدولة بالفعل. وأوضحت الدراسة تباين الأهداف ومن ثم الوسائل التي يتم توظيفها في كل شكل من هذه الأشكال.

وفيما يتعلق بالعوامل المفسرة للعنف الانتخابي في نيجيريا، فقد تبنت الدراسة نموذجاً تفسيريا يقسم الأسباب المفسرة للعنف الانتخابي في ثلاث مجموعات أساسية. أما المجموعة الأولى فتتضمن العوامل ذات الصلة بطبيعة العملية السياسية والتي

يدخل في إطارها نمط النظام السياسي الأبوي، العلاقات الزبائنية، انتشار ثقافة العنف السياسي. أما المجموعة الثانية من العوامل المفسرة فتتضمن العوامل المرتبطة بطبيعة العمليات الانتخابية ذاتها، مثل مستوى التنافسية في الانتخابات، وحجم الرهانات المترتبة على الفوز او الهزيمة، وطبيعة النظام الحزبي وسماته وأنماط التعبئة السياسية. وأخيرًا ثمة مجموعة من العوامل تتعلق بالمؤسسات المنوط بها إدارة العملية الانتخابية ذاتها ويدخل في إطارها مدى استقلالية هذه المؤسسات وكفاءتها وطبيعة النظام الانتخابي. وفي السياق النيجيري، انتهت الدراسة إلى ملاءمة هذا الإطار التفسيري لظاهرة العنف الانتخابي، لاسيما تلك العوامل المرتبطة بطبيعة العملية السياسية والتي كانت بمثابة العوامل الهيكلية التي ارتبطت بها بقية العوامل المفسرة، كما أكدت الدراسة على التداخل الكبير أيضاً بين هذه العوامل وبعضها البعض بحيث لا يمكن فهم بعضها بمعزل عن البعض الآخر. وأن بعض العوامل المفسرة تكون أكثر دلالة في تفسير أنماط معينة للعنف دون الأخرى.

وبينما تؤسس هذه الدراسة لمقاربة تفسيرية للعنف الانتخابي، إلا أنها تفتح مجالاً واسعًا لمزيد من الدراسات لاسيما في مجالين رئيسيين. أما المجال المقترح الأول فيتمثل في تداعيات العنف السياسي على التجربة الديمقراطية في نيجيريا لاسيما مع التأثير المتفق عليه في الأدبيات يتعلق بتداعيات العنف الانتخابي على الديمقراطية والشرعية، من خلال ما يفرزه العنف من تداعيات على نسب المشاركة في التصويت. أما المجال الثاني فيتعلق بجهود التعاطي مع ظاهرة العنف الانتخابي ومقارباته المختلفة. إذ حفلت التجربة النيجيرية بمقاربات عدة للتعاطي مع ظاهرة العنف الانتخابي يتعلق بعضها بمقاربات أمنية خالصة تنصب على رفع كفاءة الأجهزة الأمنية في التعاطي مع الظاهرة، بينما يتعلق الآخر برفع كفاءة إدارة العملية الانتخابية. كما يمكن تصنيف مقاربات التعاطي بحسب التوقيت إلى مقاربات تهدف إلى الحيلولة دون وقع العنف الانتخابي ابتداء –وهو أمر لا يمكن إلا بمعالجة الأسباب الهيكلية لهذ العنف– وأخرى تقتصر على إدارة الظاهرة والتخفيف من حدتها.